قراءة تاريخية في الأزمات السياسية العراقية – الكويتية (1938-1991)

خالد ممدوح الكردي*

- مقدمة جغرافية

كانت للجغرافية الطبيعية الأثر الكبير في تحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السياسية بين الدولتين: العراق والكويت؛ فدولة العراق من أكبر دول المشرق العربي، تقع غربي آسيا، وتقدر مساحتها 437 ألف كيلومتر مربع، وتشترك العراق بحدودها مع ست دول، فيحدّها من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الكويت، والمملكة العربية السعودية، وتحدّها سورية والأردن من ناحية الغرب[1].

أما دولة الكويت فهي في الجانب الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدّها من الشرق، أما من الجنوب والجنوب الغربي فتحدّها المملكة العربية السعودية، ويحدّها من الغرب والشمال الجمهورية العراقية، تقدّر مساحتها 18 ألف كيلومتر مربع، وتضم الكويت بعض الجزر منها وربة*، وبوبيان*، وفيلكا*، ومسكان*، وعوهة*، وأم النمل*، وكبر قاروة*، وأم المرادم[2].

- الخلفية التاريخية للأزمات السياسية بين العراق والكويت

شهدت العلاقات العراقية – الكويتية العديد من الأزمات السياسية، كانت أولها عام **1938**، والثانية في العام **1961**، أما الأزمة الثالثة ففي عام **1973**، وخلال الأزمات الثلاث كانت العراق تطالب بضم الأراضي الكويتية إلى العراق، باعتبارها جزءًا تابعًا لولاية البصرة.

تاريخيًا، كانت المحاولة الأولى في ضم الكويت للعراق، هي في عهد الملك غازي*، فقال في العام 1938، أمام بعض مرافقيه إن أولى أمنياته هي ضم الكويت إلى العراق، وخصص إذاعة قصر الزهور لتأييد ذلك، حيث استغل اتصال بعض المعارضين الكويتيين مع المسؤولين العراقيين، وشنّ هجومًا عنيفًا على نظام الحكم في الكويت، وعمل على إثارة عناصر المعارضة، والادعاء بأن الكويت "جوهرة الخليج الثمينة والميناء الطبيعي للعراق، وباتت مهددة بأخطار جسيمة وأنها كانت قائمقامية عثمانية ومقاطعة عراقية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى"[3].

وأيدت الصحف العراقية رغبة الملك غازي كصحيفة الاستقلال* التي دعت آل الصباح، التي أنشأت أمارة الكويت، إلى تلبية هذه الرغبة وذلك لمصلحتها، ومن ثم تحولت هذه الرغبة إلى مطالبة رسمية، عندما حدث اتصال رسمي عراقي مع الحكومة البريطانية، حول المسألة الكويتية

بين توفيق السويدي* "وزير الخارجية العراقي" والسفير البريطاني لدى بغداد، وأشار السويدي إلى أن الاتفاق البريطاني العثماني عام 1913 أكد بأن الكويت لم تكن في أي وقت دولة مستقلة، وأنه بعد أن انتقلت السيادة على ولاية البصرة، فلا بدّ أن تشمل تلك السيادة الكويت[4].

وقوبلت الرغبة العراقية برفض الحكومة البريطانية، وأبلغت العراق أنها لن تقبل بمدّ السيادة العراقية إلى الكويت، ووجهت تحذيرًا إلى الحكومة العراقية من مغبة احتلال الكويت عسكريًا، إلا أن تلك المرحلة فشلت، بسبب مقتل الملك غازي في 3 نيسان "أبريل" 1938م، وقيام الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول /سبتمبر 1939م[5].

واتسمت العلاقات الكويتية – العراقية خلال فترة الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين، بالهدوء النسبي والاحترام المتبادل، إلى أن قام الاتحاد الهاشمي في شباط/ فبراير 1958م*، بين العراق والأردن، وكان نوري السعيد* رئيس الحكومة العراقية آنذاك متحمسًا لضم الكويت إلى الاتحاد، يدفعه أمران أساسيان:

أ- تقديره أهمية انضمام الكويت، خاصة أن حكامها لا يرتبطون بصلة القربى إلى الأسرة الهاشمية؛ مما يجعل قيام الاتحاد، أكثر تقبلًا في المنطقة العربية.

ب- إدراكه لأهمية الكويت الاقتصادية، وقدرتها على دعم الاتحاد، وسد العجز في ميزانيته؛ لذلك مضى نوري السعيد في محاولة إقناع بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، بالفوائد التي يمكن أن تتحقق من انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي، منبهًا بأن ذلك الاتحاد من شأنه مقاومة التسلل الشيوعي في المنطقة العربية. وقدم اقتراحًا إلى الحكومة البريطانية يقضي بإعلانها استقلال إمارة الكويت حتى تكون مؤهلة بوضعها المستقل للانضمام إلى الاتحاد، كما عرض على الحكومة البريطانية في الوقت نفسه حفاظًا على مصالحها الاقتصادية واستثماراتها النفطية وارتباطاتها الدفاعية، أن تعقد مع الكويت معاهدة تمنحها جميع تلك المزايا التي تتمتع بها في الكويت قبل إعلانها لاستقلالها، وفي حالة عدم موافقة الحكومة البريطانية على ذلك فإنه يمكن الاكتفاء بانضمام الكويت إلى اللجنة الاقتصادية للاتحاد مقابل اعتراف الحكومة العراقية بالحدود القائمة[6].

لكن الكويت رفضت ذلك، وأعلن الأمير عبد الله السالم الصباح* عدم استعداد بلاده للانضمام إلى محاور سياسية بين الأنظمة الملكية والجمهورية، مؤكدًا عدم وجود أي مكاسب تجنيها الكويت من ذلك[7].

حاول نوري السعيد كسب ود الكويت، وإعلانه صداقة العراق للكويت واحترامه لسياسة حسن الجوار، من جانب آخر مارس العراق ضغوطًا على الحكومة البريطانية الحامية للكويت، فاقترح (نوري السعيد) على بريطانيا القبول باستقلال الكويت وضمها إلى الاتحاد الهاشمي، وأن تقوم الكويت بتقديم دعم مالي سنوي لنفقات الاتحاد في حال عدم الانضمام إليه[8].

في 20 تموز/ يوليو 1958 عُقد اجتماع في لندن، بين المسؤولين العراقيين والبريطانيين، وأعدت الحكومة العراقية مشروع اتفاقيتين خاصتين بدعم الكويت للاتحاد الهاشمي، وانضمامها إلى ذلك الاتحاد كإمارة مستقلة محتفظة بشخصيتها وبنظام الحكم فيها وبعلمها الخاص في إقليمها، لكن لم يكتب لمشروع نوري السعيد النجاح؛ لمعارضة الكويت له من جهة، ولمقتله أثر قيام ثورة 14 تموز 1958* بالعراق[9].

يتضح مما سبق: أن الحكومة العراقية طلبت استعادة الكويت بناء على اتفاقيات الدولة العثمانية لعام 1913، لكنها واجهت معارضة الحكومة البريطانية، باعتبارها الدولة الحامية للكويت، حيث نددت بمطالب رؤساء العراق منهم الملك غازي ونوري السعيد، وسعت جاهدة لمحاولة إفشال أي محاولة للعراق لضم الكويت، وذلك خوفًا من السيطرة العراقية عليها؛ لأن ذلك سيؤثر سلبًا على مصالحها، خاصة روافد البترول المكتشفة حديثًا في الكويت عند منطقة الحدود العراقية – الكويتية.

- أزمة عام 1961

حدثت هذه الإشكالية، عند توقيع اتفاق بين الكويت وبريطانيا في 19 حزيران/ يونيو 1961م، وتضمن أربع مواد تدور حول إلغاء اتفاق 23 كانون ثاني/ يناير 1899م وأهم ما جاء فيه:

1- إلغاء اتفاقية 23 كانون الثاني /يناير 1899م؛ لكونها تتعارض مع سيادة الكويت واستقلالها.

2- استمرار العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة.

3- تشاور الحكومتين البريطانية والكويتية، في كافة المجالات.

4- استعداد الحكومة البريطانية تقديم المساعدة لحكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت ذلك[10].

- استقلال الكويت عام 1961

عقب حصول الكويت على الاستقلال عام 1961م، وجه الشيخ عبد الله السالم الصباح كلمة للشعب الكويتي، ركّز فيها على التعاون الوثيق بين الكويت والحكومة البريطانية، وأكد علاقات الكويت الطيبة مع الدول العربية والعمل على تطويرها، وضرورة تأكيد الهوية العربية والدولية بالانضمام إلى جامعة الدول العربية[11].

- المواقف العربية والدولية لاستقلال الكويت

اتسمت المواقف العربية بالإيجابية، عبر البرقيات والتصريحات المهنئة بالاستقلال وبإلغاء اتفاقية 1899م، فالسعودية وصفت الاستقلال بأنه خطوة نحو التقدم والازدهار، كما أرسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية تهنئة إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح، أعرب فيها عن آماله في استمرار الدعم الكويتي للأمة العربية وقضاياها المصيرية، بالإضافة إلى ترحيب السودان وإيران باستقلال الكويت[12].

- الموقف العراقي

أرسل الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم* برقية تهنئة في 20 حزيران /يونيو 1961م، جاء فيها :"علمت بسرور بأن

الإنكليز قد اعترفوا يوم 1961/6/19م، بإلغاء الاتفاقية المزورة، غير الشرعية، وغير المعترف بها دوليًا والتي سموها اتفاقية 1899م، بعد أن عقدوا بالباطل مع الشيخ مبارك قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة، دون علم إخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية العراقية آنذاك.. فالحمد لله الذي هو وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعمار... وختامًا فإننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات، ولإخواننا الكرام أهل الكويت الشقيق كل خير ورفاه"[13].

كما رحبت صحيفة المنار العراقية باستقلال الكويت، ووصفت ذلك في افتتاحيتها الكويت بدولة الكويت، وهنأت الكويت وشعبها بالاستقلال[14].

- **تبدل الموقف العراقي**

عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرًا صحفيًا في بغداد بتاريخ 25 تموز /يوليو 1961م، وقال فيه: "إن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وان الجمهورية العراقية لم تعترف باتفاقية 1899؛ لأنها وثيقة مزورة، ولا يحق لأي فرد من الكويت، أو في خارج الكويت التحكم في الشعب الكويتي، وهو من الشعب العراقي، وقد قررت الحكومة العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت، والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكل حدودها، وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها"[15].

وأقرّ قاسم بضم جيش الكويت إلى حامية البصرة، وأصدر مرسومًا جمهوريًا بتعيين شيخ الكويت قائمقام لقضاء الكويت؛ ليكون تابعًا للواء البصرة، وأصدرت الحكومة العراقية في 26 تموز/ يوليو، مذكرة وزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد جاء فيها: "إن الكويت جزء من البصرة منذ زمن طويل، خاصة أيام الحكم العثماني، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى"[16].

وذكرت الحكومة العراقية أيضًا "أن الاستعمار البريطاني في سبيل غايات عسكرية واقتصادية، يحاول بشتى الطرق التغلغل في بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر، وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل العربية على طريق الهند، بالعمل على تركيز أقدامه فيها، ولا سيما الخليج العربي وكانت الكويت جزءًا من تلك السواحل؛ لذلك عملت الحكومة البريطانية لمد سيطرتها على الكويت تدريجيًا وفصلها عن العراق"[17].

رد الفعل الكويتي كانت رد الفعل الكويتية على ذلك، بأن أكدت استقلاليتها، وإصرار الشعب الكويتي الدفاع عن أراضيه[18]، وطلبت من المملكة العربية السعودية التدخل لحمايتها، كما طلبت من بريطانيا أن تقوم قواتها بحماية استقلالها، وعلى الفور أنزلت بريطانيا قواتها في الكويت، وطلبت الكويت عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي[19].

دوليًا: التأم مجلس الأمن وعقد عدة جلسات لعدة أيام من 2 تموز/ يوليو لغاية 7 تموز/ يوليو 1961؛ لبحث شكوى الجانبين، فاعترض العراق على قبول شكوى الكويت، باعتبارها ليست دولة مستقلة، وأيده في ذلك الاتحاد السوفيتي، وأوضح العراق

خلال المباحثات، أنه لا يريد استخدام القوة لتوحيد الكويت، وإنما سيتم ذلك بالوسائل السلمية، ونتيجة لذلك عجز مجلس الأمن عن إصدار أي قرار بالموضوع؛ الأمر الذي جعل بريطانيا تقدم قرارًا طالب بالاعتراف باستقلال الكويت ووحدة أراضيها وسيادتها[20]، وأيد الاتحاد السوفيتي موقف عبد الكريم قاسم في محاولته لضم الكويت، وعمل على إسقاط المشروع البريطاني[21].

عربيًا: كان اللافت إدانة الرئيس جمال عبد الناصر الذي طالب الرئيس العراقي بالتراجع عن خطواته، فقال: "إن هذا الإعلان ليس سوى عدوان على استقلال وسيادة دولة الكويت"[22]. وأصدرت الجمهورية العربية المتحدة "مصر وسوريا" بيانًا أوضحت فيه ما يلي:

1- إن الجمهورية العربية المتحدة بدافع إيمانها الذي لا يتزعزع، بأن الوحدة العربية الشاملة هي أمانة التاريخ العربي إلى المستقبل العربي، تؤمن بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات أو أطراف أجنبية، وإنما العلاقات بين الشعوب العربية تحكمها ما هو أعمق من جميع المعاهدات أو الاتفاقيات.

2- عدم قبول منطق الضم؛ وإن كان على استعداد لتطبيق الوحدة الشاملة.

3- إن العراق والكويت يملكان الكثير من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينهما وهو أعمق وأبقى من وثائق الدولة العثمانية.

4- إن الجمهورية العربية المتحدة تفرق بين الضم الذي يريده عبد الكريم قاسم، وهو ما ينبغي أن يُرفض وبين الإجماع الشعبي المقام على أساس الوحدة والاختيار الحر، وهو ما ينبغي أن يحترم، كما أنها ترفض وجود قوات بريطانية في أرض عربية.

5- أن ينتهي هذا الموقف الطارئ على نحو يتسق مع المبادئ العربية، ولا تتصور الجمهورية العربية المتحدة أن يقوم نزاع على أرض عربية بين شعب عربي وشعب عربي، كذلك لا تتصور الجمهورية العربية المتحدة يومًا أن يقف جندي عربي في مواجهة عربي آخر[23].

وفي المملكة العربية السعودية أعلن الملك سعود* عام 1961؛ أنه بعث برسالة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية جاء فيها: "أعتقد أنكم تشاركونني الأسف فيما أصدره رئيس الحكومة العراقية من تصريحات ضم الكويت للعراق، وبالنظر لما يربطنا بالكويت من علاقات أخوية صادقة أصدرت البيان التالي: يجب أن يكون معلومًا لدى الجميع أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد، وكل وما يمسّ الكويت يمسّ المملكة العربية السعودية"[24].

وتلقى الملك الاردني الملك حسين* برقية من أمير الكويت، يطالبه فيها بتأييد استقلال الكويت، وكان رد الملك حسين على حاكم الكويت، أن الأردن ستبقى نصيرًا للحق والعدل، كما رفض القوميون العرب* مزاعم عبد الكريم قاسم الخاصة بأحقيته في الكويت[25].

عقد مجلس جامعة الدول العربية في جلسة طارئة بناءً على طلب السعودية؛ لبحث طلب الكويت، بالانضمام للجامعة ومناقشة التهديد العراقي لاستقلالها، وأخفق

المجلس في اتخاذ قرار في هذا الموضوع، وكلف أمين عام الجامعة الاتصال بالحكومتين العراقية والكويتية، وكان الرئيس العراقي قد أعلن تصميمه على موقفه، بينما أبدت الحكومة الكويتية استعدادها للتفاهم مع العراق على أساس:

1- وقف ادعاءات ورغبات العراق بضم الكويت إلى العراق، والاعتراف بسيادة واستقلال الكويت، وتقييد ذلك في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

2- إرسال جامعة الدول العربية قوات عربية إلى الكويت، لتأخذ مكان القوات الأجنبية الموجودة في الكويت، للحفاظ على سيادتها واستقلالها، وصد أي هجوم يقع عليها، وأنه في حالة تنفيذ أي من الحلين، فإن أمير الكويت يتعهد بأن يأمر بسحب جميع القوات البريطانية من الكويت[26].

وفي 20 تموز/ يوليو 1961م، أصدر مجلس جامعة الدول العربية قرارًا دعا فيه حكومة الكويت إلى:

1- الالتزام بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ممكن.

2- التزام حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة لضم الكويت إلى العراق.

3- تأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة، أو الاتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية، طبقًا لميثاق الجامعة.

4- الترحيب بدولة الكويت عضوًا في جامعة الدول العربية.

5- مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

6- تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناءً على طلبها، ويعهد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الإجراءات[27].

وتم تعيين عبد العزيز حسين مندوبًا للكويت في جامعة الدول العربية، وعلى إثر قبول الكويت عضوًا في الجامعة انسحب العراق من الجامعة، وتم إنشاء قوة طوارئ عربية تحت إشراف الأمين العام للجامعة، قوامها أربعة آلاف جندي، قدمت كل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ألف جندي، وكل من جمهورية السودان، وجمهورية تونس، خمسمائة جندي، وعلى إثر وصول تلك القوات إلى الكويت في 10 أيلول/ سبتمبر 1961م، انتهى التهديد العراقي، وتم سحب القوات العراقية من مواقع الحدود إلى داخل العراق[28].

وبعد استقرار الأمن في الكويت سحبت الحكومة المصرية قواتها في 12 تشرين أول/ أكتوبر عام 1962م، وتبعتها كلّ من المملكة العربية السعودية والأردن والسودان وتونس[29]؛ لذلك جدد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1962م تهديده بضم الكويت، في خطبة ألقاها احتفالًا لنجاته من حادث اغتيال، متوعدًا بإشعال حرب ضروس في الشرق الأوسط إذا لم يتم ضم الكويت، وكرر قاسم في مؤتمر نقابات عمال البترول في العام نفسه تهديده قائلًا "بأننا الآن في طريقنا إلى الكويت؛ لأجل حماية إخواننا في ذلك الجزء

السليب "يقصد الكويت"[30]، على الفور ردت الحكومة الكويتية على تلك الاتهامات، حيث أبلغت في الأول من كانون الثاني/ يناير 1963م، جامعة الدول العربية أنها اتخذت جميع الإجراءات الممكنة؛ لصون أمنها وسلامتها، وأمن شعبها من تهديدات حكومة العراق، كما طلبت من الجامعة العربية اتخاذ الإجراءات التي تكفل إعادة السلام والشعور بالطمأنينة قبل أن تزداد الحالة سوءًا[31].

- الاشتباك العسكري

وقعت مناوشات عسكرية على الحدود بين العراق والكويت، ما أدى إلى تدخل مصر، حيث أرسل الرئيس جمال عبد الناصر، أنور السادات مبعوثًا لحل الأزمة الحاصلة بين الدولتين والذي واجهته عدة عراقيل، وكان منها:

1- حجز عدد من الرعايا العراقيين؛ لمنع ما وصفه متحدث باسم حكومة الكويت بأعمال تخريبية محتملة.

2- إيقاف إعطاء تأشيرات دخول للرعايا العراقيين للكويت.

3- رفض سلطات الحدود العراقية مرور البضائع الكويتية، والتجارة العابرة القادمة من بيروت إلى الكويت[32].

وأكدت الحكومة الكويتية على شرطين لحل النزاع مع العراق، هما:

1- انهاء احتلال القوات العراقية لمخفر الصامتة* الذي يقع داخل الحدود الكويتية بـ3 كم.

2- إنهاء الخلاف على ترسيم الحدود[33].

كل هذه المحاولات والجهود لم تأت بنتيجة؛ بسبب مقتل عبد الكريم قاسم خلال ثورة 1963م، وتولية عبد السلام عارف الحكم*؛ مما خلق وضعًا جديدًا، حيث بعثت حكومة الكويت برقية تهنئة إلى رئيس العراق جاء فيها: "أهنئ شعب العراق الشقيق بزوال عهد الظلم والطغيان على يد حركتكم المباركة الموفقة، وأهنئكم بالثقة العالية التي وضعت فيكم... إنني أؤيدكم وأقدم لكم أطيب التمنيات، لكل ما فيه خير للعراق الشقيق، وتقدمه وازدهاره"[34]، وأكد الشيخ السالم الصباح العلاقات القوية بين الدولتين.

- تبدل الموقف العراقي بعد اغتيال عبد الكريم قاسم

استنكرت الحكومة العراقية الأعمال التي قامت بها الحكومة العراقية السابقة، واعترفت باستقلال الكويت وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء، وأبرمت الدولتان اتفاقية التعاون المشترك في 12 تشرين أول/ أكتوبر 1963م، وقعها من الجانب العراقي أحمد حسن البكر* وعن الجانب الكويتي صباح السالم الصباح "ولي العهد الكويتي" واتفق الوفدان على ما يلي:

1- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت، وسيادتها القائمة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 12 تموز/ يوليو 1932م، والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتاب المؤرخ في 10 آب/ أغسطس 1932م.

2- أن تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين،

يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

3- أن تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما، وتحقيقًا لذلك يتم فورًا التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، على مستوى السفراء[35].

نستنتج مما سبق أن عبد الكريم قاسم كرر فكرة ضم الكويت للأراضي العراقية، باعتبارها جزءًا تابعًا لولاية البصرة خاصة بعد حصول الكويت على استقلالها، وانتهاء تبعيتها للحكومة البريطانية، لكن بشكل مغاير تمامًا عن أزمة الملك غازي عام 1938م، فقد أدت تصريحاته السياسية حول تعيين حاكم الكويت قائمقام تابع للبصرة، والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكل حدودها، إلى إثارة قلق العالم العربي والدولي تجاه الكويت؛ الأمر الذي جعل مصر وسوريا؛ تناديان بضرورة إنهاء الأزمة في الإطار العربي، وسارعت جامعة الدول العربية الى احتواء الأزمة من خلال قبولها فكرة انضمام الكويت إلى الجامعة عضوًا معترفًا بها، وحثت الجامعة على وضع قوات عسكرية على حدود الكويت؛ لحمايتها من التهديدات العراقية، الأمر الذي أفشل مخطط قاسم بضم الكويت للعراق.

- **أزمة عام 1973م:**

هنا كرر العراق مطالبته بأراضٍ كويتية، بخلاف مطالبته السابقة، فقد طلب من الكويت بضم جزيرتي وربة وبوبان القريبتين من مدينة الفاو العراقية، وذلك بعد تأزم العلاقات العراقية – الإيرانية حول شط العرب[36]*.

وكان هدف الحكومة العراقية من ذلك، هو إنشاء قوة بحرية بمساعدة الاتحاد السوفيتي بحيث يسمح للأسطول السوفيتي باستخدامها كقاعدة في منطقة الخليج، والهدف الآخر هو خشية الحكومة العراقية من إيران التي تعمل على تغيير ديمغرافي، وذلك بتهجير الإيرانيين للسكن في دول الخليج والعمل على محو الشخصية العربية[37].

كان لهذه الإشكالية صدى كبير عربيًا، فتقدم الرئيس المصري محمد أنور السادات بوساطة مصرية؛ لحل النزاع بين العراق والكويت، وقرر إيفاد مراد غالب "السفير بوزارة الخارجية مبعوثًا شخصيًا إلى بغداد والكويت" للعمل على إنهاء النزاع المفاجئ، وإعادة العلاقات الطبيعية في أسرع وقت ممكن؛ الأمر الذي جعل الحكومة الكويتية تعلن أنها تأمل في إجراء مباحثات مع الجانب العراقي بشأن تسوية أزمة الحدود، وأكد عبد العزيز حسين "وزير الدولة الكويتي" أن الكويت تأمل في تسوية الأزمة دون أن تعرضها على الجامعة العربية[38].

حدثت اشتباكات بين القوات العراقية والكويتية في 20 آذار/ مارس 1973م، على الحدود المشتركة بينهما، واحتلت القوات العراقية "مخفر الصامتة"، وأسفرت تلك الاشتباكات عن مقتل اثنين من الكويتيين وأسر آخرين، لذلك أصدر مجلس الدفاع الكويتي بيانًا أعلن فيه حالة الطوارئ وإغلاق الحدود بين العراق مع اتخاذ تدابير

عسكرية لمعالجة الموقف مع العراق، ثم إغلاق مكتب وكالة الأنباء العراقية الأخوية في الكويت، وناشد المجلس الحكومة العراقية بأن تسحب قواتها من الأراضي الكويتية فورًا، مؤكدًا أن حدود الكويت مع العراق هي الحدود المعترف بها دوليًا، والمتفق بشأنها مع العراق عام 1963م، ودعت حكومة الكويت السفراء الأجانب المعتمدين لديها، وأوضحت لهم أن الاشتباكات وقعت بينما كانت حكومة الكويت تترقب وصول السيد مرتضى سعيد عبد الباقي "وزير الخارجية العراقي" لاستكمال المفاوضات على الحدود بين البلدين[39].

ووجهت الحكومة الكويتية على الفور دعوة للسيد محمود رياض* الأمين العام لجامعة الدول العربية لبحث ظروف الأزمة القائمة بين الكويت والعراق، حيث طلب الأمين العام من الجانبين ما يلي:

1- إعادة العلاقات الطبيعية بينهما.

2- انسحاب قوات الجانبين من المخافر على الحدود، لتجنب أي اشتباك في المستقبل.

3- العودة إلى استئناف المفاوضات التي كانت قد بدأت بين الجانبين، والتي كان من المقرر أن تستكمل بزيارة وزير خارجية العراق للكويت[40].

أدت الوساطة المصرية إلى موافقة العراق على إرسال وفد إلى الكويت، لبحث رسم الحدود النهائية، وأن يبدأ الطرفان العراقي والكويت في مناقشة مسائل الحدود المعلقة بينهما في جوّ خال من التوتر، وبالفعل جرت محاولات عدة من أجل تسوية نزاع الحدود بين العراق والكويت، كان أولها في عام 1975م، عندما أعلن عن اتصالات تمت بين العراق والكويت بشأن الحدود، وقدم الجانب العراقي مقترحات محددة لتسوية المشكلة تلخصت في أن تؤجر الكويت جزيرة بوبيان للعراق لمدة 99 عامًا، وأن تتنازل الكويت عن سيادتها على جزيرة وربة، مقابل اعتراف العراق بالحدود البرية بين الدولتين[41].

وفي 12 أيار/ مايو 1975م، زار الرئيس محمد أنور السادات العراق تبعتها زيارة إلى الكويت حثّ فيها الجانبين على سرعة تسوية خلاف الحدود بينهما، وأعلن بعد ذلك أن ممثلي الجانبين قد توصلا إلى اتفاق شامل بشأن المناطق المتنازع عليها، غير أنه لم يكشف عن مضمون الاتفاق[42].

- **الحرب العراقية – الإيرانية تجمد الخلافات بين العراق والكويت**

مع بدء الحرب العراقية – الإيرانية 1980– 1988م، جمّد العراق والكويت خلافاتهما السياسية، وعملت الكويت على مساندة العراق ماديًا طوال فترة حربه ضد إيران، وفي النهاية الحرب خرج العراق بمديونية عالية جدًا[43].

- **تجدد الأزمة بين البلدين عام 1989**

تجددت الأزمة بين العراق والكويت عام 1989م، عندما توجه سعد العبد الله الصباح لتهنئة الرئيس العراقي صدام حسين بانتصاره في حربه مع إيران، وأثناء الزيارة

طلب الرئيس العراقي صدام حسين من سعد العبد الله الصباح حاجة بلاده إلى ميناء بحري قائلًا: "إن المسألة ليست مشكلة أراضٍ، فلدي مشكلة وهي أن الأسطول البحري العراقي هناك قطع منه في ميناء العقبة في الأردن، ولم نأمرها بالتوجه إلى العراق؛ لأن العراق لا يملك ميناء في الخليج يسمح لنا بالملاحة، فرد سعد العبد الله على ذلك أن الكويت قادرة على إعطاء تسهيلات للعراق في جزيرة وربة وبوبيان، لاستخدامها في ملاحتها البحرية"، الأمر الذي جعل جابر الأحمد الصباح "أمير الكويت" يتوجه بزيارة إلى بغداد للتوصل إلى حل[44].

منح الرئيس صدام حسين وسام الرافدين للشيخ جابر الأحمد الصباح، خلال هذه الزيارة وجاء في مذكرة الرئيس العراقي "كانت وقفة الأخ جابر الأحمد الصباح ووقفة شعب الكويت الشقيق ذات مكانة خاصة في نفوسنا، وذات تأثير كبير في مجرى الصراع لصالح الأمة؛ وإلى جانب نصرها العظيم، وقد وقفت الكويت بوعي وبسالة بوجه المعتدين الطامعين، وصمدت لكل الظروف التي أريد من خلالها أن تسلخ الكويت عن طبيعتها، أو هويتها، وعن مبادئ الأمة الواحدة، ومستلزمات الأمن القومي... وعلينا منح صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وسام الرافدين من الدرجة الأولى، ومن النوع المعدني"[45].

يمكن القول إن الأزمات التي كان يثيرها العراق على الكويت نابعة من أزمات سياسية داخلية سياسية واقتصادية عراقية وقد اعتمدت في حلّ مشاكلها على قوى خارجية.

- **الترتيبات السياسية للغزو العراقي للكويت واحتلاله**

في الذكرى السنوية لتأسيس مجلس التعاون العربي في العاصمة الأردنية في 23 شباط/ فبراير 1990 ألقى الرئيس العراقي صدام حسين خطابًا تحدث فيه عن انعكاس انتهاء الحرب الباردة على الدول العربية، وانخفاض مستوى النفوذ السوفيتي، على حساب تزايد نفوذ الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، وأكد أن التسليح الأميركي المتواصل "لإسرائيل" سيدفعها إلى ارتكاب "حماقات جديدة"، وأضاف "أن البلد الذي سيكون له النفوذ الأكبر في المنطقة من خلال الخليج العربي، ونفطه سوف يحتفظ بتفوقه كقوة عظمى لا نظير لها؛ لعدم وجود قوة أخرى منافسة، وهذا يؤكد أنه في حالة عدم تنبه شعوب الخليج والعالم العربي سوف تكون ممارسة الحكم في المنطقة حسب مشيئة الولايات المتحدة الأميركية، وسوف يحدد سعر النفط بشكل يوافق المصالح الأميركية الخاصة، ويتجاهل مصالح الآخرين"[46].

وأضاف "إن مصلحة العالم العربي هي في جعل العراق يهيمن على منطقة الخليج لا الولايات المتحدة الأميركية... وليس هناك مكان إلى جانب العرب الأخيار الأبرار للجبناء والمترددين والمتقاعسين الذين يدعون أن قوة عظمى كالولايات المتحدة الأميركية هي العامل الحاكم، وأن الآخرين لا يملكون سوى الخضوع لها"[47].

استاء الرئيس المصري حسني مبارك من تلك التصريحات، واعتبر الأمر هجومًا شخصيًا عليه، فالقاهرة تتلقى سنويًا أكثر من 2-3 مليارات دولار كمساعدات أميركية وعلى أثر ذلك غادر الاجتماع وتبعه الملك حسين، إلا أن الأخير اقترح تنظيم لقاء آخر مع الرئيس العراقي والرئيس المصري؛ لإزالة سوء التفاهم، وهكذا اجتمع الرؤساء الثلاثة في جلسة مغلقة في 24 شباط/ فبراير 1990م، أثار فيها الرئيس صدام حسين موضوع ديونه الملقاة على المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وقدرت بحوالي 30 مليار دولار، مطالبًا بإلغائها ومنحه 30 مليار دولار أخرى كمساعدات للعراق، وإلا فإنه سينتقم[48]، وحدد أيضًا مطالبه التي شملت التالي:

1- حل الخلافات الحدودية بين العراق والكويت، وبخاصة مشكلة حقول الرميلة النفطية ذات الإنتاج الوفير للبترول.

2- استئجار جزيرتي وربة وبوبيان؛ مما يسمح للعراق بمنفذ بحري على الخليج[49].

وأدت تلك المطالب إلى فشل الاجتماع ومغادرة الرئيس المصري قائلًا: "إن مطالبك لا معنى لها وسوف تؤدي إلى كارثة كبيرة في المنطقة، وشكل هذا الاجتماع صدى كبيرًا دوليًا، لكن لم يصدر أي رد فعل على ذلك"[50].

بعد فشل لقاء عمان بين قادة مجلس التعاون العربي عام 1990، اقترح الملك حسين على الرئيس العراقي صدام حسين أن يقوم بجولة في منطقة الخليج في محاولة لعقد اتفاق مع المملكة العربية السعودية والكويت لمعالجة الموقف العراقي الاقتصادي، لكن صدام حسين لم يبدِ رأيًا تجاه ذلك الأمر، الذي جعل الملك حسين يقوم من تلقاء نفسه بجولة إلى منطقة الخليج في 26 شباط/ فبراير 1990م، استمرت ثلاثة أيام، ثم عاد في الأول من آذار/ مارس 1990م وتوجه إلى بغداد، وأخبر الرئيس العراقي بفشل تلك الجولة، وأبلغه أن أمير الكويت يرفض المفاوضات المباشرة ما دام العراق لم يعترف باستقلال الكويت رسميًا[51].

على إثر ذلك، دعا الرئيس العراقي صدام حسين قيادته العسكرية إلى اجتماع سرّي في 4 آذار/ مارس 1990م، وطلب خلاله إعداد خطة سريعة لحشد القوات العراقية، ووضعها على الحدود مع دولة الكويت، وأن تكون تلك القوات جاهزة في أي وقت[52].

مع تسارع الأحداث، ألقى الرئيس العراقي صدام حسين في الثاني من نيسان/ أبريل 1990م خطابًا أمام ضباط الجيش، أشار فيه إلى الأسلحة الكيماوية التي تمتلكها العراق، كما هدد بضرب "إسرائيل" قائلًا: "فوالله لنجعل النار تأكل نصف إسرائيل إذا حاولت القيام بأي شيء على العراق، وكل واحد عليه أن يعرف حدوده، ونحن نعرف حدودنا، ولا نعتدي على أحد"[53].

من جانب آخر، تدخلت الولايات المتحدة الأميركية؛ لحماية "أمن إسرائيل" وكلفت على الفور دينيس روس وجون كيلي، بإعداد خطة لفرض عقوبات اقتصادية على الحكومة العراقية وشملت:

1- حرمان العراق من أموال بنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- اتخاذ إجراءات تمنع العراق من استيراد المواد ذات الاستخدام العسكري المحتمل.

إلا أن تلك الخطة فشلت، وذلك لمعارضة المؤسسات الأمريكية لذلك؛ لأن وقف صرف الأموال من بنك الاستيراد التصدير يمثل عقابًا لرجال الأعمال الأميركيين؛ الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم أسلوبًا آخر، حيث أوفدت خمسة شيوخ أميركيين في زيارة رسمية لبغداد برئاسة روبرت دول، وصرح دول للرئيس العراقي: "إن رغبتكم في تجهيز أنفسكم بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية، يعرضكم لمخاطر فادحة، كما أن مثل هذه الأعمال تهدد الأقطار الأخرى وتسبب متاعب، مثلما سببت تصريحاتكم الأخيرة التي هددتم فيها باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد إسرائيل ثورة في أنحاء العالم، وسيكون من المفيد لكم وللسلام في الشرق الأوسط إذا أعدتم النظر في مثل تلك المشاريع الخطيرة"[54].

وردّ الرئيس العراقي صدام حسين على تلك التصريحات بأن الولايات المتحدة ستقوم بحملة شرسة ضد العراق، وعلى الفور طمأنه الوفد الأميركي بأن الرئيس الأميركي جورج بوش* يعمل على تحسين العلاقات مع العراق[55].

في الثامن من نيسان/ أبريل 1990م، اجتمع الملوك والرؤساء العرب في بغداد؛ لشجب هجرة اليهود السوفييت إلى الأراضي الفلسطينية، وقبل انتهاء الجلسة الافتتاحية اقترح الرئيس العراقي صدام حسين عقد اجتماع خاص لا يحضره سوى القادة أنفسهم، وتحدث صدام حسين قائلًا: "إنكم تستخرجون النفط بكميات مفرطة وتساعدون في إبقاء الأسعار متدنية، وفي كل مرة ينخفض فيها سعر البرميل بمقدار دولار، يخسر العراق بليون دولار سنويًا، إنكم تشنون حربًا اقتصادية ضد بلادنا". وأضاف "إن الحصص التي خصصتها منظمة الأوبك تنص على ألا تتجاوز الكويت إنتاجًا يوميًا بمقدار 1,5 مليون برميل، لكنها تزيد عن إنتاجها بمقدار 2,1 مليون برميل يوميًا، أننا نحن الذين نعاني، ونحن العراقيون نريد العودة إلى الوضع الاقتصادي الذي حققناه في 1980م، إننا في أمس الحاجة إلى بلايين الدولارات، بالإضافة إلى إلغاء ديوننا للكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية[56].

وفي تصريح للرئيس صدام حسين؛ قال: "الحرب لا تعني بالدبابات أو المدفعية أو السفن فقط، فهي يمكن أن تأخذ أشكالًا أخرى مثل الإفراط: "في إنتاج النفط والتخريب الاقتصادي، والضغوط لاستعباد شعب".[57]

أما موقف الذين هُجموا واتُهموا كالسعودية والكويت، فكان سلوكهم غير مبالٍ للمطالب العراقية[58]، وكررت المحاولات العراقية المطالبة بإلغاء ديونها الملقاة على دول الخليج، وكان ذلك في قمة بغداد التي عقدت في 28-30 ايار/ مايو

1990، حيث دعا الرئيس صدام حسين إلى إنهاء المشكلة بكل تفرعاتها، ووضع الملوك والرؤساء العرب أمام مسؤولياتهم للمساهمة في إقناع أمير الكويت بضرورة القبول بالمطالب العراقية[59].

وكان البيان الختامي، قد احتوى إشارات واضحة لتلك المشاهدة، دون ذكرها صراحة ليتم علاجها ضمن الإطار العربي، وجاء فيه "وإذ يؤكد المؤتمر التزامه بميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي يستنكر أشد الاستنكار تلك التهديدات والحملات والإجراءات العدائية، ويؤكد تضامنه الفعال مع العراق الشقيق، ويحذر من استمرار تلك الحملات التي تستهدف النيل من سيادته والمساس بأمنه الوطني، تمهيدًا وتسهيلًا للعدوان عليه، كما أكد "حق العراق في اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتأمين وحماية أمنه الوطني وتوفير متطلبات التنمية، بما في ذلك امتلاك وسائل العلم والتكنولوجيا المتطورة وتوظيفها للأغراض المشروعة دوليًا". وأضاف المؤتمر "حق الدفاع الشرعي للعراق والدول العربية كافة في الرد على العدوان بالوسائل التي تراها مناسبة؛ لضمان أمنها وسيادتها".[60]

أوفد الرئيس صدام حسين، سعدون حمادي* "للقيام بجولة في منطقة الخليج هدفت إلى إقناع زعماء الخليج أن يوافقوا على حصص أدنى لإنتاج النفط والتقيد بها، وتوجه حمادي في 25 حزيران/ يونيو 1990م، إلى المملكة العربية السعودية، وعرض عليه ذلك، إضافة إلى تزويد العراق بمبالغ مالية، وأكد الملك فهد بن عبد العزيز ضرورة عقد اجتماع خاص لمنظمة الأوبك*؛ لوضع ضبط حازم بين الأقطار المنتجة للنفط، لكنه أضاف على الفور "ليس هناك داع للتسرع"، واقترح الملك فهد أيضًا دفع مبلغ خمسمائة مليون دولار كمساعدات للعراق تدفع على مدى ثلاث سنوات، فرفض حمادي العرض[61].

نرى مما سبق: أن الرئيس صدام حسين قام بجهود عدة بعد الحرب العراقية الإيرانية؛ من أجل الوصول إلى حلّ الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق كالديون الملقاة عليه، وطالب بضرورة دفع مبالغ مالية؛ لكي يعود الوضع الاقتصادي العراقي كما كان عليه عام 1980م.

- ارتفاع وتيرة الأزمة

إن عدم التقيد بسقف انتاج البترول اليومي أدى إلى انخفاض أسعار البترول الخام؛ ما ألحق ضررًا بالغًا بالاقتصاد العراقي، الأمر الذي جعل طارق عزيز* يرسل مذكرة في 15 تموز/ يوليو 1990م إلى أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي أشار فيها:

"نفذت حكومتا الكويت والإمارات عملية مدبرة لإغراق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتها المقررة في الأوبك... وقد أدت تلك السياسة إلى تدهور أسعار النفط تدهورًا خطيرًا... وهي 34-29-28 دولارًا للبرميل الواحد فأدت تصرفات حكومتي الكويت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في الأوبك إلى 18 دولارًا للبرميل إلى ما بين 11-13

دولارًا للبرميل وهذا أدى إلى خسارة العراق بحدود 89 مليار دولار، وإن نقص كل دولار من سعر النفط يؤدي إلى إلحاق خسارة بالعراق تبلغ مليار دولار سنويًا... إن الكويت نصبت منذ عام 1980م، منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي، وتبلغ قيمة النفط الذي سحبته حكومة الكويت من حقل الرميلة 2400 مليون دولار"[62].

وقد ردّ صباح الأحمد الجابر* بإرسال مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية في 18 تموز/ يوليو 1990م ردًا على المذكرة العراقية، ذكر فيها:

1- إن الكويت كانت ولا زالت تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية بواقع التزامها بالمبادئ والقيم التي وردت في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي مقدمة تلك المبادئ الحرص على تعزيز أواصر العلاقات الأخوية، والحرص على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة لكل الدول، كما كانت ولا زالت سباقة إلى توفير كل الفرص التي من شأنها تحقيق التماسك في العلاقات العربية، والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات.

2- إنه مما يضاعف من استغراب الكويت أن تأتي تلك المذكرة من العراق الشقيق، في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدين، في المجالات المختلفة، ذات الاهتمام المشترك؛ لتثمر علاقة طبيعية متطورة دومًا بين البلدين، وفي الوقت الذي تبذل فيه الكويت جهودها الخيرة، وعلى المستويات كافة؛ لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، التي تتوق إلى تحقيق السلام العادل في ربوعها.

3- سعت الكويت انطلاقًا من إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك، وبكل جهد، إلى تعزيز ذلك العمل، وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية في الوطن العربي، ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية من دور فعال ومؤثر وذلك منذ استقلال الكويت، هو خير دليل على حرصها للدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقيق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء الأمة العربية، من المعلوم في هذا الصدد أنها تأتي في مقدمة دول العالم التي تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومي، وهي مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها[63].

4- تتضمن المذكرة العراقية ادعاء بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق في الوقت الذي يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق، وهو موقف التزمت به منذ البداية وفقًا لمبادئها القومية، والتزامًا بما تمليه عليها واجباتها في إطار الجامعة العربية، ويعلم الجميع كم تحملت وعانت الكويت من ذلك الموقف القومي، وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم العراق الشقيق في الوقت الذي تؤمن فيه بأن العراق وحده من يعمل ذلك، فالدم العربي المسفوح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقارن بأي بدل مادي، مهما بلغت أرقامه، وتعددت منافذه.

5- تأكيدًا على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة الهامة مع العراق، وإيمانًا من الكويت بسلامة موقفها وبما يميله عليها انتماؤها القومي فإنها تحتكم لأمتها في اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها؛ كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والمواثيق القائمة بين الكويت والعراق.

6- إن تدهور أسعار النفط كان بفعل مشكلة عالمية، تدخل فيها أطراف عديدة؛ منتجون ومستهلكون، من داخل الأوبك وخارجها.

7- فيما أدعتها المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي، فإنه لا بد من التأكيد بأن هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتية، وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقًا للمقاييس العالمية، وأن عمليات الإنتاج تتم داخل الأراضي الكويتية، وعلى عكس ما ورد في المذكرة العراقية، فقد تكررت محاولات العراق ولا تزال بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية؛ مما يُلحق الضرر البالغ في المخزون الخاص بالجزء الواقع ضمن الأراضي الكويتية؛ وعلى الرغم من الاعتراضات الكويتية المتكررة، وعلى الرغم من التجاوزات العراقية داخل الأراضي الكويتية، فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية، بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين.

8- إن الكويت أبدت استعدادها لإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية، حيث أن هذا المقترح يمكن أن يطرح للبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية، ولكن الأمر الذي لا تفهمه الكويت ولا تقبل به أن يأتي ذلك المقترح مرافقًا للنيل والإساءة للكويت، التي كانت في مقدمة الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التي من شأنها الدفع بالعمل العربي المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية[64].

وصرح راشد عبد الله وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة أن ما ورد في المذكرة العراقية من ادعاءات حول سياسة دولة الإمارات العربية النفطية هو أمر مرفوض، ولا يستند إلى الصحة، حيث أن الدفاع عن السوق النفطية هو مسؤولية جماعية تضامنية للدول المنتجة داخل وخارج أوبك، وأن مواقف دولة الإمارات في إطار منظمة الأوبك معروف ومشرف[65].

وردًا على رسالة الكويت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بعثت حكومة العراق رسالة في 21 تموز/ يوليو 1990م، إلى الأمين العام اتهمت فيها رسالة الكويت بأنها مليئة بالتناقضات والأخطاء ومما جاء فيها:

"ما هي خطوات التنسيق التي قامت بها إزاء العراق ومن أمثلة ذلك التأخير والمماطلة في التجاوب مع العرض الذي قدمه العراق لحكومة الكويت بتزويد الكويت بالماء من شط العرب في إطار الشعور الأخوي تجاه شعب الكويت الشقيق... وهناك مسألة الممر الجوي المباشر بين

العراق والكويت(...) فاتح العراق الحكومة الكويتية برسالة من وزير النقل والمواصلات العراقي إلى زميله الكويتي طالب إعادة فتح هذا الممر، لكن الحكومة الكويتية تملصت من ذلك في شهر كانون الثاني/ يناير 1990م، أرسل وزير النقل والمواصلات العراقي برسالة أخرى إلى زميله الكويتي ولم يحصل على جواب... أما ما ورد في المذكرة الكويتية أن للعراق سجلًا حافلًا في تجاوزاته على الأرض الكويتية، فإنه كذب وقلب للواقع رأسا على عقب، فالعراق كان منشغلًا في الحرب طيلة ثماني سنوات، ولم يكن في المناطق المذكورة جندي أو شرطي أو حرس حدود... وتقول المذكرة الكويتية إن العراق رفض ترسيم الحدود، وتلك المغالطة تدحضها بالحقائق، فقد تجاهلت المذكرة الكويتية في أثناء حضورنا قمة الجزائر 1988م أبلغت أنا شخصيًا وزير خارجية الكويت برغبة صدام حسين في حسم مسألة الحدود بين البلدين، لكن الجانب الكويتي تهرب من الموضوع"[66].

وجاء رد الكويت في اليوم ذاته للرسالة العراقية، وفنّدت وأبطلت ما ورد فيها موضحة التالي:

1- إنه مما يدعو إلى الأسف أن تعاود المذكرة العراقية الإشارة إلى أن الكويت عمدت إلى إلحاق الأذى بالعراق، في الوقت الذي أكدت فيه الكويت في مذكرتها السابقة، بأن ذلك يمثل تجنيًا على الواقع، وتجاهلًا لحقائق يعلمها الجميع حول موقف الكويت الداعم للعراق، والذي جاء انطلاقًا من انتماء الكويت لأمتها، ووفاءً لالتزاماتها في إطار جامعة الدول العربية.

2- إن الكويت ساندت العراق داخل الأوبك للحصول على حصة تزيد كثيرًا عن حصته قبل الحرب العراقية - الإيرانية، وأن الكويت نتيجة التزامها بقرارات الأوبك والحفاظ على مستوى الأسعار فقدت أكثر من 55% من معدل إنتاجها السنوي؛ مما يدحض اتهام العراق لها بأنها استفادت من الحرب العراقية - الإيرانية على حساب العراق، وأن التدهور في أسعار النفط منذ عام 1982م، لم يكن مسؤولية الكويت، إذ أنه يرتبط بسياسات الدول المستهلكة الرامية إلى تخفيض الاعتماد على النفط المستورد من دول الخليج، وإن الدول التي تجاوزت حصصها في الإنتاج هي تسع دول تمتلك فنيًا القدرة على ذلك التجاوز، من ثم فلا يجب على العراق التركيز على مسؤولية عدم الالتزام بالحصص المقررة على دولة واحدة أو دولتين، ولا صحة لاتهام العراق الكويت بالثروات التي جمعتها من جراء غياب التصدير العراقي للنفط خلال الحرب العراقية - الإيرانية، إذ أن حصة الإنتاج العراقي وزعت على الدول المنتجة في العالم ومن بينها الكويت التي لم تكن في وضع فني يسمح لها بزيادة الإنتاج.

3- حول ما نسبته المذكرة العراقية من ادعاء الكويت من حقل الرميلة، وما نسبته للكويت من اتهام بسرقة نفط ذلك الحقل، أوضحت المذكرة الكويتية بأن الطبقات الجيولوجية التي يتألف منها ذلك الحقل ممتدة عبر الأراضي الكويتية العراقية، وإنه

إذا كان الجزء الذي يوجد داخل الأراضي العراقية سمي بحقل الرميلة فإن الجزء الممتد داخل الأراضي الكويتية معروف باسم حقل الرتقة، وتقوم الكويت بإنتاج النفط من هذا الحقل.

4- إن حرص الكويت على استمرار تطور العلاقات الاقتصادية، لم يكن في يوم من الأيام هدفًا سياسيًا أو إعلاميًا، وإنما كان تصميمًا على خلق قاعدة متينة ذات مردود اقتصادي ينعم بنتاجه وخيراته أبناء البلدين[67].

كما بعثت الحكومة الكويتية مذكرة إلى بيريز دي كويار الأمين العام للأمم المتحدة، جاء فيها: "إن ما ورد من ادعاء بأن الكويت وراء تدهور الأسعار يتنافى مع الحقيقة والواقع، حيث أن المتتبع لمسألة أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية من داخل الأوبك، أما الادعاء بأن الكويت تسرق نفطًا عراقيًا، فإننا نودّ أن نؤكد بأن استخراج الكويت للنفط في تلك المنطقة إنما يتم في آبار تقع ضمن الأراضي الكويتية جنوب خط الجامعة العربية على مسافة كافية من الحدود الدولية وفقًا للمقاييس العالمية، أما بشأن الزحف التدريجي باتجاه الأراضي العراقية وإقامة المنشآت فهذا يعدّ تزييفًا للواقع، فقد سعت الكويت في شكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين، وإنهاء المشاكل المعلقة"[68].

عربيًا - اقترحت الكويت من خلال مذكرتها تشكيل لجنة عربية لترسيم الحدود بين العراق والكويت، بناءً على الوثائق والاتفاقات بين البلدين، فقد اتهم العراق الكويت بأنها تقصد من وراء رسالتها إلى الأمم المتحدة تدويل المسألة[69].

كما أعلن الرئيس المصري حسني مبارك أن العراق والكويت دولتان بحدود مشتركة، وقدم اقتراحًا لاحتواء الأزمة، يشمل استبعاد أي تهديد باللجوء إلى العمل العسكري المسلح من جانب أي طرف ضد الأطراف الأخرى، والقيام بمهمة مكوكية مصرية؛ من أجل تقريب بين وجهتي نظر البلدين "العراق والكويت"، مع الترحيب بأية مساعدة ترى أية دولة عربية أخرى التقدم بها؛ أيضًا عقد اجتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية بمشاركة محدودة من الدول العربية ذات الثقل السياسي، ووقف كل الحملات الإعلامية بين البلدين[70].

وكان للمملكة العربية السعودية دور إلى جانب مصر في محاولات احتواء الأزمة الكويتية - العراقية، وعلى إثر ذلك توجه الرئيس محمد حسني مبارك في 25 تموز/ يوليو 1990م، إلى بغداد، وعقد اجتماعًا مع الرئيس العراقي صدام حسين استمع خلاله لوجهة النظر العراقية، والمطالب الأساسية التي عرضتها الحكومة العراقية على دولة الكويت، وأكد الرئيس صدام حسين في اجتماعه، أن العراق لا تنوي استخدام القوة ضد الكويت، وأوضح أيضًا أن القوات الموجودة على الحدود هي قوات الفيلق السابع، وقيادته في أم قصر القريبة من الحدود الكويتية، وإن التحركات عادية روتينية، وتوجه بعدها إلى دولة الكويت وطمأن الحكومة الكويتية بصدق نوايا

العراق، ودعا الطرفين إلى حضور اجتماع جدة[71].

وفي تاريخ 25 تموز/ يوليو 1990م استدعي الرئيس صدام حسين "أبريل غلاسبي" "السفيرة الأميركية لدى العراق"، وقال لها: "أنا طلبتك اليوم لأتحدث معك حديثًا سياسيًا واسعًا، وعبارة عن رسالة إلى الرئيس جورج بوش"، وقد تضمنت: ماذا يعني قول أميركا إننا نلتزم بحماية أصدقائنا بصورة فردية وجماعية، إنه يعني بوضوح، انحيازًا واضحًا ليس إلى جانب الجهة الفلانية من دون الجهة الفلانية الأخرى، وإنما انحيازًا واضح للكويت وللإمارات، ومع التصريحات الأخرى فيه تشجيع واضح لكي لا تحترم دولتا الإمارات والكويت حقوق العراق... خرج العراق من الحرب وهو مديون للآخرين بحدود (40) مليار دولار عدا المساعدات التي قدمت للعراق والتي ما زالت مسجلة عليه كديون.... ثم بدأنا نواجه سياسة خفض أسعار النفط، ثم بدأت أميركا التي تتحدث عن الديمقراطية تضيق ذرعًا بالرأي المقابل وبدأت الحملة تشن على صدام حسين من كل ناحية[72].

حديث الرئيس صدام حسين مع السفيرة الأميركية، كان عبارة عن اتهام الولايات المتحدة الأميركية بعدائها للعراق، ودعمها لخصومه، ومن بينها "إسرائيل"، كما أن الحديث كان توجيهًا للإدارة الأميركية حول الطريقة التي يجب أن تسير عليها في تعاملها مع العراق[73].

وأضاف الرئيس صدام حسين في كلامه مع السفيرة الأميركية قائلًا: "أنتم تستطيعون أن تأتوا إلى العراق بطائرات وبصواريخ... نعرف هذا، لكن لا توصلونا إلى أن نستخف بكل هذا، ومتى نستخف بهذا؟ عندما نشعر أنكم تريدون أن تذلونا، وأن تنتزعوا فرصة العراقيين في العيش بكرامة وسعادة عند ذلك الموت يكون هو الأفضل، وعند ذلك لا نأبه إذا وجهتم علينا مقابل الصاروخ الواحد، مائة صاروخ؛ لأنه من غير هذه لا كرامة للإنسان ولا حياة ذات قيمة... ليس من المعقول أن تطلب من شعبنا أن ينزف كل أنهار الدماء طيلة 8 سنوات، ثم نقول له الآن عليك أن تقبل العدوانية الكويتية أو الإماراتية... نحن لا نريد الحرب... لأننا نعرف معناها.. ولكن لا تدفعونا إلى أن نعتبرها هي الطريق الوحيد أمامنا"[74].

في نهاية اللقاء شكرت إبريل غلاسبي الرئيس صدام حسين، وصرحت أنها تفهم تلك الرسالة بوضوح؛ لكنها لم تصدر رأيًا واضحًا، وأنها لا تستطيع التعليق نيابة عن الحكومة الأميركية[75].

وأدت الجهود السعودية والمصرية إلى الاتفاق على إجراء محادثات عراقية كويتية بمدينة جدة، وعلى الفور أرسلت السعودية برقية إلى الجانب الكويتي، تحثهم فيها على تذليل الصعاب وتجاوز جميع العقبات، تحقيقًا للمحافظة على وحدة الصف العربي[76]، وقد جاء رد جابر الأحمد الصباح على تلك البرقية إلى ولي العهد سعد العبد الله السالم الصباح يحثه على حضور الاجتماع بنفس الشروط المتفق عليها، وصرح جابر الصباح أيضًا: "الأهم

بالنسبة لنا مصالحنا الوطنية ومهما ستسمعونه من السعوديين والعراقيين من الأخوة والتضامن العربي لا تصغوا إليه، كل واحد منهم له مصالحه الخاصة إن السعوديين يريدون إضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقيين؛ لكي نتنازل لهم مستقبلًا عن المنطقة المقسومة، والعراقيون يريدون منا تعويض حربهم من حساباتنا لا هذا يحصل، ولا ذاك وهو رأي أصدقائنا في مصر، وواشنطن، ولندن"[77].

يمكن تلخيص ما سبق: تبادل طرفي الصراع مذكرات يتهم كل منهما الآخر؛ توسع شقة الخلاف بينهما، فتدخلت الجامعة العربية، ومصر، والمملكة العربية السعودية لاحتواء الأزمة عربيًا ومنع تصاعدها، لكن صدام حسين في الوقت نفسه اجتمع مع السفيرة الأميركية لدى العراق، ووجه اتهامات للولايات المتحدة الأميركية لحمايتها دولًا دون أخرى.

وفي 31 تموز/ يوليو 1990 عُقد مؤتمر جدة بالمملكة العربية السعودية، كان الوفد العراقي برئاسة عزة إبراهيم الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق، بالإضافة إلى سعدون حمادي وعلي حسن المجيد، فيما ترأس الوفد الكويتي سعد العبد الله السالم الصباح (ولي العهد) وضم ناصر محمد الصباح "وزير الدولة للشؤون الخارجية" وضاري العثمان "وزير العدل والشؤون القانونية" ورشيد العمري "وزير النفط"[78].

وعند وصول الطرفين إلى مدينة جدة، تم عقد اجتماع مشترك بحضور ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز، وعقدت جلسة مغلقة، اقتصرت على سعد العبد الله الصباح وعزة إبراهيم، ومن خلالها استعرض الجانب العراقي مطالبه وهي:

1- إلغاء المديونية العراقية كاملًا.

2- دعم العراق ماليًا مجددًا.

3- التنازل عن حقل الرميلة النفطي للعراق.

4- استرجاع الحقوق العراقية المترتبة على استغلال الكويت نفط حقل الرميلة مدة عشر سنوات والتي تبلغ 10 مليارات دولار[79].

عارض الجانب الكويتي تلك المطالب، ورد سعد العبد الله الصباح قائلًا: "أيها الأخوة العراقيون أنتم الذين سعيتم إلى اتهامنا بما هو دون وجه حق، ولم نسع إلى إثارة أية مشاكل معكم، نحن لم نطالبكم بأن تسددوا ديوننا الآن، ولم نطالب بتعديل الحدود وكنا دائمًا على العهد ننفذ ما تطلبونه"[80].

ولذلك الرفض عقد الوفدان اجتماعًا ثنائيًا نوقشت فيه المسائل المالية، خاصة طلب العراق 10 مليارات دولار، واستجاب الوفد الكويتي على دفع 9 مليارات دولار من القروض، لكن العراقيين رفضوا لاعتقادهم أن ذلك "يحط من كرامتهم نقص مليار واحد"؛ الأمر الذي جعل عبد الله بشارة "أمين سر مجلس التعاون الخليجي" أن يقدم اقتراحًا شمل وقف حملات وسائل الدعاية العراقية خاصة، ووضع حد لتهجماتها، وانسحاب القوات المرابطة على الحدود بين البلدين واعتماد إجراءات كفيلة

بزرع الثقة المتبادلة بواسطة الحوار والزيارات، والتوصل إلى اتفاق على تحديد لقاء مقبل بين الطرفين[81].

انتهى الاجتماع بتحديد لقاء آخر بين الطرفين في مدينة بغداد، وكشف الوفد الكويتي بعد انتهاء الاجتماع مدى تعنت الجانب العراقي، وإصراره على تحقيق مطالبه، خاصة دفع مبلغ 10 مليارات دولار، وتنازلت الكويت أيضًا عن جزء من حدودها البحرية خاصة جزيرة وربة وبوبيان، بينما صرح الجانب العراقي أن اجتماع جدة لم يتوصل إلى اتفاق يذكر وذلك أن الكويتيين، لم يقدموا أية جدية في معالجة الضرر الذي لحق بالعراق[82].

يتبين مما سبق، أن فشل اجتماع جدة في 31 يوليو 1990م، بسبب رفض الكويتيين تقديم المساعدة المالية التي طلبتها الحكومة العراقية منهم، تكرارًا في المؤتمرات والاجتماعات كافة وذلك الرفض والتعنت توضحه برقية الأمير جابر الصباح إلى وزيره سعد الصباح حضور الاجتماع اسميًا فقط، ولا يعقب على أية من الاقتراحات المتبادلة بين الطرفين.

– واقع الاحتلال العراقي للكويت ومنهجيته

أقدم العراق في 2 آب/ اغسطس 1990م، على غزو عسكري للكويت، ودام هذا الهجوم يومين، وانتهى باحتلال القوات العراقية للكويت بشكل كامل، وتم تشكيل حكومة كويتية مؤقتة من قبل الحكومة العراقية، وهذه الحكومة برئاسة علاء حسين، وتم إعلان الكويت المحافظة رقم 19 تابعة للعراق في 9 آب/ أغسطس 1990م، على الرغم من مواجهة القوات العراقية مقاومة كويتية عنيفة كبدتها خسائر فادحة في أعداد جنودها وآلياتها العسكرية.

– أولًا: كيف بدأت الخطوات العسكرية العراقية؟

كانت العمليات العسكرية العراقية لغزو الكويت، قد بدأت في ليلة 1-2 آب 1990م، فانطلق اللواء المدرع التابع للفرقة 9 المشاة الآلي "توكلنا على الله" مع لواء مدرع من الفرقة 23 مدرع حمورابي وفرقة 21 المدرعة "فرقة المدينة المنورة" من مناطق تمركزها جنوبي العراق في اتجاه الحدود الكويتية الشمالية؛ بهدف اختراقها والوصول إلى مشارف مدينة الكويت[83]، وتم إسنادها بفوج استطلاع وكانت على جبهتين:

– الجبهة الأولى: الفرقة 9 المشاة الآلية "فرقة توكلنا على الله" تتكون من لوائي مشاة آليين ولواء مدرع تتحرك على محور أم قصر[84] منطقة الصبية*، جسر بوبيان وتمثلت مهمتها في اختراق الحدود الجنوبية للكويت، وصولًا إلى منطقة البحرة*، ويكون ذلك خلال 3 ساعات ثم تواصل القوات العراقية تقدمها باتجاه مدينة الكويت[85].

– الجبهة الثانية: الفرقة 23 المدرعة "فرقة حمورابي" تتكون من لوائين مدرعين، ولواء مشاة آلي تتحرك على محور صفوان، العبدلي*، مفرق الجهراء، الأحمدي، الوفرة* حتى الحدود الدولية الجنوبية وتنفذ فرقة 21 المدرعة "فرقة المدينة المنورة" التي تتكون من لوائين مدرعين، ولواء مشاة آلي،

تتحرك على محور خضر الماء، الشقايا* وصولًا إلى الحدود الكويتية الشمالية والإبقاء على فرقة مدرعة أخرى كاحتياط عمليات[86].

في 2 آب/ أغسطس 1990، تقدمت فرقة "توكلنا على الله" وفرقة حمورابي، ودفع الكتيبتين 65-68 كوماندوز مع أربعة ألوية مدفعية باتجاه الحدود الكويتية، وفي الوقت نفسه تم إنزال كتيبة مشاة البحرية على الشاطئ الجنوبي لجزيرة بوبيان بعملية برمائية سريعة، وعلى الفور تقدمت الكتيبة بالدبابات والعربات تجاه جزيرة بوبيان واحتلتها[87].

طوقت الفرقة 9 مشاة ميكانيكي "توكلنا على الله" منطقتي الروضتين* والطرفاوي* ودعمت بالدبابات في اتجاه خور الصبية، وتابعت القوات العراقية تقدمها في اتجاه مدينة الجهراء، ووصلت إلى منطقة اللياح شمال مدينة الجهراء، وتقدمت أيضًا القوات داخل مدينة الكويت واستولت عليها، وتمكنت من محاصرة قصر دسمان، ثم تابعت تقدمها في اتجاه مدينة الأحمدي وصولًا إلى ميناء الأحمدي، وقاعدة علي السالم الجوية، وتابعت تقدمها إلى منطقة معسكرات المباركية، وصولًا إلى منطقة الرقعي، فدخلتها تحت ستار من نيران المدفعية والقصف بقذائف الهاون، وتمكنت القوات العراقية من السيطرة على مدينة الكويت بالكامل، واتجهت في الساعة السادسة والنصف صباحًا من يوم 2 آب/ أغسطس 1990م إلى قصر دسمان ومنطقة السالمية ومنطقة السرة*؛ وذلك لإيقاف أعمال المقاومة الكويتية، وأسر أعضاء الأسرة الحاكمة، لكنها فشلت؛ نتيجة إخلاء القصر قبل وصول القوات العراقية إلى مدينة الكويت، حيث تمكن جابر الأحمد الصباح وأعضاء أسرته بالهروب إلى المملكة العربية السعودية بواسطة السيارات[88].

احتلت القوات العراقية وزارة الإعلام والمجلس الوطني، وهما على مشارف مدينة الكويت، وانتشرت القوات العراقية في شارع الخليج ومنطقة القصور، ووجهت نيران دباباتها والرشاشات الثقيلة والمتوسطة لقصر دسمان وقصر بيان وقصر الشعب، حيث أبدت قوات الحرس الأميري بعض المقاومة؛ الأمر الذي دفع القيادة العراقية الاستعانة بما يزيد عن 30 طائرة هليوكبتر لقصف القصور الثلاثة، وبعض الثكنات العسكرية المحيطة بوزارة الدفاع، وقصفت بعض القوات الكويتية، التي بدأت الخروج من ثكناتها وسقطت ثلاث طائرات هليكوبتر عراقية[89].

في الوقت نفسه كانت بعض الاشتباكات مستمرة داخل مدينة الكويت، فاندفع أحد الألوية العراقية جنوب شرق الكويت، وحاصر مدن الصليبية والمعادنيات* والأحمدي والفنطاس* والفحاحيل وميناء الأحمدي حتى البرقان، وفي مساء الخميس 2 آب/ أغسطس 1990م وجهت "المدينة المنورة" المدرعة للحدود حتى سيطرت على غرب الكويت، واندفع أحد ألويتها إلى أم قدير؛ للسيطرة على جنوبي شرق الكويت ولواء ثالث للمناقيش* للسيطرة على جنوبي غرب الكويت[90].

وأكملت القوات العراقية السيطرة الكاملة على دولة الكويت، وتمكنت من أسر حوالي 260 ضابطًا كويتيًا من القوات الجوية والبرية والبحرية، يضاف إلى ذلك قيام فرقة حمورابي بأسر 69 ضابطًا من الشرطة الكويتية و11 من الحرس الوطني، وتم نقلهم إلى منطقة الصليبخات، وكان في استقبالهم الفريق صالح عبود قائد الفيلق الثالث العراق، وتم نقلهم في سيارات إلى معسكرات في مدينة الزبير[91].

بعد إكمال السيطرة الكاملة على الأراضي الكويتية تتابع اندفاع الفرق العراقية التابعة للفيلقين الثاني والثالث، فرق "المدينة المنورة" و"توكلنا على الله"، وتدفق آلاف الجنود من الجيش الشعبي، وحتى 15 آب/ أغسطس 1990، وصل عدد القوات العراقية في الكويت إلى ست فرق مواجهة تمركزت على أبعاد تتراوح ما بين 50- 100 كلم من الحدود السعودية، خاصة المنطقة الشرقية، وفرقتين وسط الكويت وثلاث فرق شمالها، وتزايدت الفرق العراقية في 20 آب/ أغسطس 1990م، حتى وصلت في نهاية شهر آب/ أغسطس إلى 10 فرق؛ منها فرقتان مدرعتان وفرقتان مشاة ميكانيكي وست فرق مشاة[92].

- الاحتلال العراقي كواقع

كان مجلس قيادة الثورة العراقي قد أصدر بيانًا في 3 آب/ أغسطس 1990م، وصف فيه حكّام الكويت بالخيانة، وأن دخول القوات العراقية للكويت هو لدعم الثورة فيها، وتلبية لرغبة حكومة الكويت المؤقتة، تاركين لأبناء الكويت أن يقرروا شؤونهم بأنفسهم، وادعى مجلس قيادة الثورة في بيانه أنه سيسحب قواته فور استقرار الأوضاع في الكويت، وحالما تطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة ذلك[93]، وفي الوقت نفسه أذاعت حكومة الكويت الحرّة المؤقتة بيانها رقم "1" أوضحت فيه "أن القوى الوطنية التي رفضت البغي والاستبداد، قررت تسلم زمام المسؤولية والإطاحة بالنظام المستبد الفاسد والعميل، وعزل جابر الأحمد الصباح وحلّ المجلس الوطني، وذكر البيان أن حكومة الكويت الحرة المؤقتة ستتولى تأمين إقرار النظام العام ومعالجة القضايا السياسية في الكويت، واستطرد البيان قائلًا: "إن حكومة الكويت الحرة المؤقتة تعتبر من أولى واجباتها ومسؤولياتها الوطنية والقومية والأخلاقية، دفع الأذى الذي ألحقه العهد السابق بالعراق، وستعمل على معالجة مسألة الحدود والعلاقة مع العراق على قاعدة الأخوة، وفق ما تتطلبه المصلحة القومية العليا"[94].

كما أكد البيان في ختامه، أن حكومة الكويت الحرة المؤقتة حريصة على سلامة الأجانب، وعلى حماية حقوقهم ومصالحهم وأمنهم، وأنها تؤكد التزامها كل المواثيق الدولية وكل الاتفاقيات المعقودة، عدا ما هو سرّي منها ما يتعارض مع سيادة الكويت والتزاماتها، كما تؤكد التزامها كل الالتزامات المالية، وأن المتحدثين باسم الحكومة السابقة في الخارج لم يمثلوا السلطة الشرعية في الكويت[95].

وأصدرت حكومة الكويت الحرة المؤقتة بيانها رقم "2" أوضحت فيه إغلاق كافة

الحدود مع جيرانها، والمنافذ البرية والبحرية والجوية، ومنع سفر المواطنين والمقيمين الأجانب[96]، وناشدت حكومة الكويت الحرة المؤقتة في بيانها رقم "3" العراق إلى تقديم العون والمساندة لهم وحمايتهم من التدخل الأجنبي[97].

وشمل بيان رقم "4" لحكومة الكويت الحرة المؤقتة مصادرة كل أموال الشيخ جابر الأحمد، وسعد العبد الله الصباح وأحمد الجابر ومحمد خليفة عذبي ونواف الأحمد جابر، سواء منهم الموجود في الكويت أو في الخارج، وحذرت البنوك الأجنبية التي أودعوا فيها أموالهم من التلاعب بها بما يلحق ضررًا لشعب الكويت، وعلى البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج الالتزام بما تصدره الحكومة المؤقتة من تعليمات[98].

كان مجلس قيادة الثورة العراقي قد أصدر بيانًا حذر فيه أي جهة حكومية مهما كانت كبيرة أو صغيرة التعرض للكويت أو للعراق، بأنها ستواجه موقف حاسم، وأكد أنه لا عودة للعهد البائد بعد أن أشرقت شمس العزة والكرامة في الكويت، وأن العلاقة بين العراق والكويت سيحددهما العراق وشعب الكويت[99].

وفي بيان حكومة الكويت الحرة رقم "5" أوضحت فيه أنه نظرًا إلى استقرار الأوضاع في الكويت وبعد التنسيق مع قيادة العراق، فقد اتفقا على أن تبدأ القوات العراقية في الانسحاب من الكويت بعد أن استقرت الأوضاع واستتب الأمن فيها، وأنها شكّلت حكومتها على النحو التالي[100]:

1- العقيد علاء حسين علي: رئيسًا للوزراء، وقائدًا للقوات المسلحة، ووزيرًا للدفاع والداخلية بالوكالة.

2- الرائد فاضل حيدر الوفيقي: وزيرًا للإعلام والمواصلات بالوكالة.

3- المقدم فؤاد حسين أحمد: وزيرًا للنفط والمالية بالوكالة.

4- الرائد مشعل سعد المهدي: وزيرًا للصحة وشؤون الإسكان.

5- المقدم وليد مسعود محمد: وزيرًا للخارجية.

6- المقدم حسين علي داهيمان: وزيرًا للشؤون والعمل والأشغال العامة بالوكالة.

7- الرائد عصام عبد المجيد حسن: وزيرًا للعدل والأوقاف والشؤون الدينية.

8- الرائد قاصد منصور قنديل: وزيرًا للتربية والتعليم.

9- الرائد يعقوب شلال: وزيرًا للتجارة والكهرباء والتخطيط بالوكالة[101].

حددت حكومة الكويت الحرة المؤقتة بعض مسؤولياتها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تتخذ مواقف معادية، وأن الأجانب لديها سيكونون رهائن إذا ما وقع اعتداء عليها.

كما أصدرت حكومة الكويت الحرة المؤقتة أن ما حدث في الكويت انتفاضة داخلية، وأن الكويت طلبت من العراق المساعدة لمواجهة احتمالات التدخل الخارجي، كما طلبت من بعثاتها في الخارج الالتزام بما تصدره الحكومة الكويتية المؤقتة من تعليمات والسماح لمن يرغب من المواطنين والكويتيين والعرب والأجانب

المقيمين في الكويت بالمغادرة إلى العراق بالطريق البري، وأن قضية الكويت هي جزء من العراق وأهله جزء من العراق، وأهله جزء من الشعب العراقي، وأن الاستعمار هو الذي أقام كيانًا مصطنعًا، وأن حكومة الكويت تناشد الأهل والأقارب في العراق الموافقة على عودة الكويت إلى العراق لتحقيق الوحدة الاندماجية[102]، والتي تشمل "بعد أن نفذنا الواجب وأدينا الأمانة فأننا نضع أنفسنا تحت تصرف السيد الرئيس القائد المهيب الركن صدام حسين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة، لخدمة المسيرة الجديدة ويقر القائد تولية:

1- العقيد علاء حسين علي: رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية وكالة.

2- المقدم وليد سعود محمد عبد الله: وزيرًا للخارجية.

3- المقدم فؤاد حسين أحمد: وزيرًا للنفط والمالية وكالة.

4- الرائد فاضل حيدر الوفيقي: وزيرًا للإعلام والمواصلات لوكالة.

5- الرائد مشعل سعد المهدي: وزيرًا للصحة وشؤون الإسكان.

6- الرائد عادل علي الخميس: وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الأشغال وكالة.

7- الرائد ناصر منصور المنديل: وزير التربية ووزير التعليم العالي وكالة.

8- الرائد عصام عبد المجيد حسن: وزيرًا للعدل والشؤون القانونية ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وكالة.

9- الرائد يعقوب شلال: وزيرًا للتجارة والكهرباء والتخطيط[103].

وكانت الرسالة الجوابية من العراق على ذلك المذكرة: "أن قرار مجلس قيادة الثورة إعادة الجزء والفرع إلى الكل والأصل بوحدة اندماجية كاملة أبدية لا انفصام لها، تسود فيها نفس المفاهيم والقيم التي تسود في أجزاء العراق الأخرى، وبما يعزز وحدة العراق أرضًا وإنسانًا ومياهًا وأجواء إقليمية"[104].

وبناء على ما تقدم بعد أن أتمت الوحدة الاندماجية الكاملة بين العراق والكويت في 8 آب/أغسطس 1990م، طالبت وزارة الخارجية العراقية بإغلاق بعثاتها الدبلوماسية في الكويت، وطالبت حكومات الهيئة الدبلوماسية المعتمَدة في العراق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة في مدينة الكويت ونقلها إلى بغداد[105]. وعند تزايد الضغوط العربية الدولية، داعية إلى انسحاب القوات العراقية، تقدمت الحكومة العراقية باقتراح لحل مشكلة الاحتلال في المنطقة، بناء على مبادئ يضعها مجلس الأمن، وهي:

1- سحب كل القوات ومن بينها الأميركية من السعودية، وأن تحلّ مكانها قوات عربية، محددة الواجبات والهدف والعدد من قبل مجلس الأمن، وأن لا يكون من بينها قوات مصرية.

2- إلغاء كل قرارات الحصار والعزل ضد العراق[106].

- أزمة الجاليات والمواطنين الأجانب

كان في الكويت والعراق ما يعادل نصف مليون أجنبي، وذلك عقب الاحتلال

العراقي، وبدأت هذه المشكلة بالبروز عند إعلان الرئيس العراقي صدام حسين في 9 آب/ أغسطس 1990 م إغلاق حدود العراق والكويت ومنع المواطنين الأجانب من مغادرة الكويت[107].

وفي 17 آب/ أغسطس 1990م، وبعد تحرك دولي لحل أزمة المواطنين الغربيين، قامت الحكومة العراقية بنشر وتوزيع المواطنين الغربيين على ثلاثة عشر مركزًا حيويًّا، وذلك لمنع أي محاولة لضرب تلك المنشآت، ونتيجة لذلك، أصدر مجلس الأمن قرار 664 الخاص بالرهائن، فصرح سعدي مهدي صالح رئيس مجلس النواب العراقي "أن شعب العراق قرر استضافة مواطني الدول المعتدية المجتمعين في العراق، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، طالما أن العراق مهددة بالحرب العدوانية"[108].

ارتفعت وتيرة أزمة المواطنين الغربيين، عندما وجّهت الحكومة العراقية في 20 آب/ أغسطس 1990م، إنذارًا إلى السفارات الأجنبية في الكويت، وعددها 68 سفارة وبعثة دبلوماسية بإغلاق أبوابها، خلال أربعة أيام، ونقل مكان أنشطتها إلى العاصمة بغداد، لكن رفضت الدول الغربية كافة الالتزام بالقرار، وأبقت على مقار سفاراتها مفتوحة، وبعد انتهاء المدة المحددة بدأت القوات العراقية حصار السفارات الأجنبية وقطع المرافق الحيوية عنها، وقررت السلطات العراقية عدم السماح لأي من الدبلوماسيين في تلك السفارات بمغادرة بغداد في حال الانتقال إليها، كما وعدت من قبل، وتحولت قضية السفارات والرهائن الغربيين في الكويت إلى المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، وقد برر الرئيس العراقي ذلك المسلك في رسالة وجهها إلى الرئيس الأميركي بوش في 21 آب/ أغسطس 1990م، جاء فيها "الرئيس بوش يعرف أو افترض أنه يعرف أن أميركا نفسها احتجزت عشرات الألوف من رعاياها لمجرد أنهم كانوا من أصل ياباني وذلك أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد استندت أميركا في تعاملها في هذا إلى قاعدة دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر"[109].

ومن ثم بدأت السلطات العراقية في 30 آب/ أغسطس 1990م، السماح للنساء والأطفال الغربيين فقط بمغادرة العراق والكويت، وطالبت العراق لتنفيذ ذلك السماح للطائرات التي تحمل الرهائن عند عودتها إلى العراق تحمل موادًا غذائية وأدوية في محاولة لكسر الحصار عن العراق، فوافقت الدول الغربية[110].

- الخطوات الكويتية وموقفها من الاحتلال العراقي

قامت الحكومة الكويتية منذ الساعات الأولى للاحتلال العراقي بتقديم طلب للولايات المتحدة الأميركية لتقديم مساعدة ودعم عسكري لإزالة الاحتلال العراقي، وطلبت أيضًا تجميد وإيقاف الأموال والأصول والموجودات الكويتية لمنع السيطرة عليها من قبل العراق، وصرح سفير الكويت لدى واشنطن أن المطلوب هو وضع إستراتيجية لمواجهة الاحتلال، وتأمين انسحاب القوات، ويجب إرسال إشارة

واضحة إلى العراق ليست من جانب الولايات المتحدة الأميركية فحسب، بل من الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي[111]، وفي الوقت نفسه شاركت الكويت في اجتماع مجلس الجامعة العربية الطارئ، وطالب المندوب الكويتي بتشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة للتدخل وإنهاء الغزو وصرح عقب صدور بيان مجلس الجامعة العربية بأن الإدانة العربية غير كافية، وكان على وزراء الخارجية العرب أن يتخذوا إجراءات ضد العراق وينفذوا اتفاقية الدفاع المشترك[112].

وجه الأمير الكويتي جابر الأحمد الصباح في 5 آب/ أغسطس 1990م، كلمة إلى الكويتيين حثّهم فيها على الصمود فقال: "إن الكويت مرت بمحن كثيرة، وآلام جسيمة، وتعرضت لاعتداءات متعددة على مرّ الزمن، ولكن بصمود الكويتيين وعزيمتهم وإيمانهم بقيت حرة أبية مرفوعة الراية"، وأوضح في كلمته أن "العالم كله يقف ضد عدوان العراق، الذي وقفت الكويت إلى جانبه في حربه مع إيران".

وفي نهاية كلمته قال: "إننا لسنا هنا في مواجهة العدوان، فمعنا العرب والمسلمون كما تقف معنا دول العالم التي رفعت صوتها عاليًا استنكارًا وإدانة للعدوان"[113].

ركز الدبلوماسي الكويتي (سفير الكويت في أميركا)، على استخدام القوة العسكرية ضد الاحتلال العراقي، وصرح بالقول: "لسنا خائفين طالما أن الشعب الأميركي والإدارة الأميركية يدعماننا، لكن عامل الوقت مهم جدًا"، وفي الوقت نفسه طلبت الكويت التدخل العسكري الأميركي، إلا أن القرار يعود إلى الإدارة الأميركية حسب استعداداتها وسياستها"[114]، ومن جهة أخرى أعلن الرئيس الأميركي بوش في 6 آب/ أغسطس 1990م، أنه قدم بعض الضمانات إلى جابر الأحمد الصباح، وأوضح أن حلف شمال الأطلسي يفكر التفكير نفسه الموجود لدى الإدارة الأميركية وأنه لن يقبل بأقل من الانسحاب[115].

واعتبر الأمير الكويتي جابر الأحمد الصباح في 7 آب/ أغسطس 1990م، أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بفرض عقوبات اقتصادية على العراق ليست كافية، معربًا عن رغبته في البحث عن إجراءات أخرى، وفي 8 آب/ أغسطس 1990م رحب المندوب الكويتي في مجلس الأمن بقرار المملكة العربية السعودية بالسماح للولايات المتحدة باستخدام مرافقها العسكرية، مشيرًا إلى أن الكويت ترحب بالتدخل الأجنبي في حالة رفض العراق للانسحاب غير المشروط وعودة الشرعية، وأن الحرب في تلك الحالة ستكون شرًا لا بد منه للحفاظ على أمن المنطقة عامة، وليس أمن الكويت فقط[116].

وأرسل أمير الكويت جابر الأحمد الصباح، رسائل باسم حكومة الكويت إلى حكومات الدول الكبرى طلب فيها فرض حظر على البترول الكويتي، في إطار الحظر الذي أقرّه مجلس الأمن، إضافة إلى ذلك قامت الحكومة الكويتية بتحركات دبلوماسية تركزت في اتجاهين:

الأول: القيام بزيارات لوزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد إلى دول دائمة العضوية في مجلس الأمن الخمسة، وذلك لشرح الموقف الكويتي والحصول على تأييد لجانب الكويت.

الثاني: محاولة حشد موقف عربي أكبر، وذلك بالتحرك باتجاه الدول التي عارضت الاحتلال العراقي للكويت، مثل (مصر، سوريا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا)[117].

رسمت الحكومة الكويتية موقفها تجاه الغزو العراقي بالعناوين التالية:

1- لا مفاوضة ومساومة على سيادة واستقلال الكويت وسلامة أراضيها.

2- رفض أي اقتراح أو حل دون التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر القمة الطارئ العربي، وقرارات مجلس الأمن الدولي، والتي دعت إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط من كل الأراضي الكويتية، وعودة السلطة الشرعية إلى الكويت.

3- احتفاظ الكويت بحقّها في طلب التعويض من النظام العراقي عن كل ما ألحقته بالوطن، وبالشعب من أضرار؛ مادية ومعنوية، وكل ما سلبه من أموال الكويت وما ألحقه بها من دمار.

4- إن انسحاب القوات العراقية غير المشروط من جميع الأراضي الكويتية، يجب أن يسبق أية محاولة لتسوية الخلاف الذي افتعله النظام العراقي قبل عدوانه على الكويت مباشرة، أو أية مسائل أخرى كانت معلقة بين دولة الكويت والجمهورية العراقية قبل العدوان العراقي عليها[118].

كما أعرب محمد أبو الحسن "السفير الكويتي الدائم في الأمم المتحدة" عن امتنانه لجميع الحكومات العربية والأجنبية، التي اتخذت موقفًا داعمًا للكويت إزاء الاحتلال العراقي للكويت، وطالب بضرورة تعزيز تلك الجهود كي تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذًا كاملًا وفعالًا، كما طالب بضرورة تنفيذ أحكام قرار "661" فوريًا[119].

وأبدت الحكومة الكويتية رفضًا قاطعًا لكل المبادرات العراقية بدءًا من الانسحاب المتزامن مع انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية وسوريا ولبنان إلى المطالبة بسحب القوات الأجنبية، وفي المقابل إطلاق سراح الأجانب الموجودين في العراق، وهناك سبب آخر لذلك الرفض هو أن كل الطروحات العراقية لم تتطرق إلى عودة الوضع في الكويت إلى ما كان عليه قبل حدوث العدوان، بل رفضت ذلك بإصرار، واعتبرت أن تلك المبادرات ما هي إلا تسويف، يهدف إلى إضاعة الوقت، فالوجود الأجنبي نجم عن الغزو العراقي للكويت، كما إن السعودية لها الحق في الدفاع عن نفسها ضد أي خطر يهددها، بالوسيلة التي تراها مناسبة، ولا بد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والانسحاب العراقي من الكويت[120].

وعند اعتراف الحكومة العراقية باتفاقية عام 1975م للحدود مع إيران وإجراء المصالحة معها، زار صباح الأحمد طهران في 23 آب/ أغسطس 1990م، وهنأ إيران على النصر، وحصل على تأكيد الموقف

الإيراني الداعي إلى انسحاب العراق من الكويت، وحاول أيضًا التوسط بين السعودية وإيران، وأعلن أن هناك تفهمًا لدى الجانبين وخطوات مشجعة لتحسين العلاقات، بعد أن زالت كل أسباب الخلافات الكويتية الإيرانية[121].

- **الكويتيون ومقاومتهم للاحتلال العراقي**

اتسمت مقاومة الكويتيين بالثبات والإرادة في التصدي للعدوان والاحتلال العراقي وتجلّت مقاومتهم في مظاهر العصيان المدني، والقيام بعدة عمليات عسكرية، ساهمت بشكل أو آخر بإضعاف معنويات القوات العراقية.

فعمليًا، ظهرت المقاومة الكويتية المسلحة ضد القوات العراقية منذ بدء الاحتلال العراقي للكويت في 2 آب/ أغسطس 1990م، وامتد نشاطها الثاني على عدد من المناطق الكويتية، ففي منطقة اللياح تصدت سرية مشاة آلية كويتية للقوات العراقية وكانت مكونة من سبع دبابات و4 ناقلات جنود، ودارت مواجهات بين الطرفين؛ أدت إلى إيقاف الزحف التدريجي للقوات العراقية لمدة معينة، لكن كثافة القوات العراقية أنهت العملية، وواجهت القوات العراقية في منطقة المطلاع فصيلان من كتيبة المغاوير الكويتية، وتم الاشتباك بين القوات العراقية والقوات الكويتية قرب نقطة عبور منطقة المطلاع، واستمرت تلك العملية حوالي يومين إلى أن سيطرت القوات العراقية بكثافتها على المنطقة وأعدمت من فيها[122].

وكانت منطقة المباركية، وهي منطقة معسكرات، قد شهدت معركة شرسة بين قوات كويتية موجودة في تلك المعسكرات وبين قوات عراقية، نتج من تلك المواجهة خسائر كبيرة للقوات العراقية في العتاد والأرواح، حيث خسر العراق حوالي 9 ناقلات للجنود وتم أسر 300 فرد من القوات العراقية، وفي الوقت نفسه وصلت قوات كويتية واشتبكت مع القوات العراقية، تمكنت المقاومة من تدمير عدد كبير من القوات العراقية[123].

وتجسدت المقاومة الكويتية في منطقة قصر دسمان وقصر بيان، عقب وصول سريتين من القوات العراقية إلى مشارف القصر اشتبكت على الفور مع قوات الحرس الأميري الكويتي، حيث أوقفت زحفها ومنعتها من الوصول إلى حدود القصر، لكن بعض المجموعات الصغيرة من القوات العراقية تسللت من خلال المنازل والشوارع الفرعية، واحتلت أبنية مطلة على القصر، وقامت بقصف المنطقة، وفي الوقت نفسه وصلت تعزيزات من معسكر لواء الحرس الأميري والحرس الوطني، فتمكن من فك الحصار عن القوات الكويتية وتدمير عدد من القوات العراقية، وأسر عدد من أفراد الجيش العراقي، وتم طرد القوات العراقية من القصر لمدة يوم، لكن المقاومة فشلت بسبب تدفق نيران المدفعيات العراقية تجاه القصر[124].

يمكن القول، إن الاحتلال العراقي قد واجه مقاومة لا بأس بها أثناء محاولته

السيطرة على مناطق عدة، لكن قلة عدد عناصر المقاومة الكويتية وضخامة كثافة عدد وعديد القوات العراقية، كان له الأمر الحاسم في احتلال الكويت.

وتلاحقت التطورات حتى وصل الأمر الى ما عرف "بحرب الخليج الثانية" وهي حرب خاضها تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية تشكل من ثلاثين، واكتسب "شرعيته" الدولية بعد اعتماد مجلس الأمن قراره رقم (678) يوم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، والقاضي باستخدام "كل الوسائل اللازمة" - بما فيها استعمال القوة العسكرية ضد العراق- ما لم يسحب قواته من الكويت، وحدد القرار يوم 15 كانون الثاني/ يناير 1991 موعدًا نهائيًا لذلك الانسحاب.

وكان مجلس الأمن قد عقد جلسة طارئة لبحث غزو العراق للكويت، وأصدر قراره رقم (660) الذي طالب فيه بانسحاب القوات العراقية من الكويت "من دون قيد أو شرط"، ثم أتبع ذلك بجلسة أخرى يوم 6 آب/ أغسطس 1990 أقرّ فيها عقوبات اقتصادية شاملة على العراق بقراره رقم (661).

ثم تتابعت القرارات الأممية بعد ذلك في تشديد الخناق على العراق. وفي 7 آب/ أغسطس 1990 أرسلت أميركا قواتها إلى السعودية بطلب منها لحماية حدودها مع الكويت والعراق بعد احتشاد القوات العراقية على الحدود السعودية الكويتية، وبذلك مهدت واشنطن لبدء مرحلة في الحرب سمتها "عملية درع الصحراء".

يشار إلى أنه في 10 آب/ أغسطس 1990 عقدت جامعة الدول العربية قمة عربية طارئة في القاهرة لمناقشة الوضع المستجد، وعلى الرغم من رفض أعضائها احتلال الكويت بالقوة العسكرية، فقد تباينت مواقف دولها من التدخل العسكري الأجنبي لإخراج القوات العراقية من الكويت.

ففي حين أيدت هذا التدخل 12 دولة تصدرتها: دول الخليج ومصر وسوريا والمغرب، رفضته مجموعة أخرى في مقدمتها: الأردن وليبيا والجزائر والسودان واليمن وموريتانيا ومنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات. وفي 11 آب/ أغسطس 1990 وصلت إلى السعودية قوات مصرية وسورية للمساهمة في حماية الأراضي السعودية من أي غزو عراقي.

وفي 25 آب/ أغسطس 1990 أصدر مجلس الأمن قراره رقم (665) بفرض حصار بحري على العراق والسماح للقوات البحرية الدولية باتخاذ "التدابير اللازمة"، وتلاه قراره (670) الذي صدر في 25 أيلول/ سبتمبر 1990 بفرض حصار جوي عليه، مخولا الدول الأعضاء في المجلس اتخاذ "جميع التدابير اللازمة لضمان نفاذه وتأثيره".

لم يبال العراق بالحشد الدولي ولا بالموعد المقرر لانسحابه، وقبيل انتهاء المهلة المحددة لذلك التقى وزير خارجيته طارق عزيز مع وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في جنيف يوم 9 كانون الثاني/ يناير 1991 في محاولة أخيرة لـ"إقناع" العراق بالانسحاب، لكن لم

ينتج شيء من هذا اللقاء؛ فانتهت فترة الإنذار الدولي يوم 15 كانون الثاني/ يناير 1991 ولم تستجب بغداد للمطالبة الأممية بخروج قواتها من الكويت.

وحين اكتملت الترتيبات الميدانية لقوات التحالف، وانقضت المهلة الممنوحة للعراق للخروج من الكويت؛ تحولت الأزمة إلى مرحلتها الأخيرة التي تمثلت في استخدام القوة العسكرية لإرغام العراق على هذا الانسحاب، وبدأت الحرب فعليًا بغارات جوية عنيفة، ورد العراق في 18 كانون الثاني/ يناير 1991 على الحملة الجوية ضده بإطلاق ثمانية صواريخ أرض/ أرض من طراز سكود على أهداف داخل إسرائيل. كما باشر إطلاق العشرات من صواريخ سكود على عدة مدن سعودية، مثل العاصمة الرياض والجبيل البحرية والظهران وحفر الباطن، وعلى مملكة البحرين.

في 30 كانون الثاني/ يناير 1991 أصدر وزيرا خارجية الاتحاد السوفياتي وأميركا بيانًا مشتركًا في ختام اجتماعهما بواشنطن، قدما فيه عرضًا للعراق بقبول التحالف وقف القتال، إذا تعهد العراق "على نحو لا لبس فيه" بالانسحاب من الكويت، وتنفيذ القرارات الأممية. وفي 22 شباط/ فبراير 1991 أعلن الرئيس صدام حسين قبوله اقتراحًا روسيًا بالانسحاب من الكويت خلال ثلاثة أسابيع على أن يشرف مجلس الأمن على الانسحاب. لكن أميركا رفضت العرض، وفي فجر يوم 24 شباط/ فبراير 1991 انطلقت الحملة البرية عبر عدة جبهات ثم توغلت مسافات داخل الكويت وجنوبي العراق، وصولًا الى 25 شباط/ فبراير 1991 حين أعلن العراق موافقته على كل شروط الانسحاب. وصبيحة يوم 26 شباط/ فبراير 1991 بدأ الجيش العراقي بالانسحاب من الكويت وفق خطة انسحاب غير منظمة، ما أدى إلى تزاحم دباباته ومدرعاته وناقلات جنده على طول الطريق بين البلدين، فكانت هدفًا مكشوفًا لطيران التحالف الذي قصف أرتال جنوده فدمر 1500 عربة عسكرية عراقية، وقتل المئات من الجنود. إلى أن أعلن في 27 شباط/ فبراير 1991 الرئيس الأميركي جورج بوش الأب وقف إطلاق النار، و"تحرير الكويت".

في 14 آذار/ مارس 1991 عاد أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى وطنه بعد أشهر من أداء حكومته أعمالها مؤقتًا انطلاقًا من السعودية.

في 3 نيسان/ أبريل 1991، صدر قرار مجلس الأمن رقم (687) القاضي بوقف رسمي لإطلاق النار بعد حرب "تحرير الكويت"، وبتدمير "أسلحة الدمار الشامل" العراقية، وإنشاء صندوق خاص بتعويضات المتضررين من غزو الكويت.

وكان من نتائج الحرب التي دامت 40 يومًا والتي تعرض فيها العراق للقصف بأكثر من مائة ألف طن من المتفجرات، بما في ذلك مئات الأطنان من ذخائر اليورانيوم المنضّب، وأدى إلى سقوط ما بين سبعين ومئة ألف قتيل في صفوف الجيش العراقي (مقابل 505 جنود من قوات التحالف، 472 منهم أميركيون)، وجرح

قرابة 300 ألف جندي، وأسر ثلاثين ألفًا آخرين. إضافة إلى ذلك خسر العراق من مقدراته العسكرية: أربعة آلاف دبابة، و3100 قطعة مدفعية، و240 طائرة (وأودع قبيل اندلاع الحرب 144 طائرة أمانة لدى إيران)، و1856 عربة لنقل القوات. وتم تدمير دفاعاته الجوية ومراكز اتصالاته وقواعد إطلاق صواريخه ومراكز أبحاثه العسكرية وسفنه الحربية في الخليج. كما دمر القصف الجوي مرافق البنية التحتية العراقية مثل المدارس والمعاهد والجامعات، ومراكز الاتصالات والبث الإذاعي والتلفزيوني، ومنشآت تكرير وتوزيع النفط والموانئ، والجسور والسكك الحديدية، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتصفية المياه. وبلغ عدد المنشآت الحكومية التي دمرت تدميرًا كاملا 8230 منشأة، والمنشآت التي تضررت ضررًا جزئيًا أكثر من 2000، إضافة إلى تدمير وتضرر أكثر من 20 ألف وحدة سكنية وتجارية أهلية.

كما جمّد مجلس الأمن الدولي مبالغ كبيرة من الأرصدة العراقية في البنوك العالمية لدفع التعويضات للمتضررين نتيجة الغزو (نحو مئة دولة ومنظمة دولية في مقدمتها الكويت) المقدرة بـ52 مليار دولار، وفرض اقتطاع نسبة 5% من عوائد بغداد النفطية لدفع هذه التعويضات.

لكن أشد آثار الحرب تدميرًا للعراق تجلّت في مضاعفات الحصار الذي فُرض عليه بمجموعة من قرارات استصدر مجلس الأمن الدولي خاصة القرارات 661 و665 و670 التي حولت نظام العقوبات إلى حصار شامل وقاسٍ دام أكثر من 12 عامًا.

وكان من نتائج هذا الحصار انخفاض الناتج المالي الإجمالي في العراق إلى ما لا يزيد على ثلث المستوى الذي بلغه قبل عام 1991، وتدمير البنى التحتية الاقتصادية والصناعية للعراق بواسطة القصف الأميركي البريطاني المستمر حتى بعد انتهاء الحرب، وموت أكثر من مليون طفل عراقي دون سن الخامسة نتيجة لسوء التغذية وضعف الخدمات الصحية التي خلفها الهجوم العسكري والحصار المستمر، والذي مهد لحرب الخليج الثالثة التي انتهت باحتلال عسكري أميركي مباشر للعراق عام 2003، ورسم خارطة تقسيم جديدة للمنطقة لا نزال نعاني من تداعياتها لغاية اليوم.

***

الهوامش

---

* أستاذ مساعد في التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجامعة اللبنانية

(1) الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج12/ 111

* تقع في أقصى الطرف الشمالي من الخليج، مساحتها حوالي 37 كلم (وزارة الإعلام الكويتية، الكويت حقائق وأرقام، ص35).

* جزيرة منخفضة طولها حوالي 26 ميلًا، تقع في الركن الشمالي الغربي من الخليج، يفصلها خور عبد الله عن مصب شط العرب، والأراضي العراقية، وخور بوبيان عن جزيرة وربة وخور الصبية (لوريمر ج ج، دليل الخليج، ج1، 411-412).

* تقع في الركن الشمالي الغربي من الخليج العربي، على بعد 20 كلم من سواحل مدينة الكويت، ترتبط الجزيرة بمدينة الكويت بخط أنابيب، ويمتد تحت مياه الخليج لمسافة 21 كلم ينقل لها حاجتها من الماء العذب (وزارة الإعلام الكويتية، ص35).

* تقع شمال جزيرة فيلكا (وزارة الإعلام الكويتية، ص35).

* تقع جنوب جزيرة فيلكا (وزارة الإعلام الكويتية، ص35).

* تقع داخل جون الكويت (وزارة الإعلام الكويتية، ص35).
* كبر قاروة أم المرادم تقع في الجهة الجنوبية من الخليج كانت قديمًا مقصدًا لهواة الصيد (وزارة الإعلام الكويتية، ص35)

(2) محسوب محمد صبري، العالم العربي دراسة جغرافية، ص79؛ دهبية محمد، جغرافية الوطن العربي ص134؛ الكليب عبد الملك، مناخ الكويت، ص11.

* **الملك غازي**: اتصف بأنه قليل الخبرة السياسية، لذلك شهدت فترة حكمه اضطرابات وانقلابات عسكرية أدت إلى تصرف الجيش في الأمور الحياتية العراقية، من أعمال الملك اهتمامه بالقضايا الوطنية، حيث تبنى مهاجمة الاستعمار البريطاني، وأسس إذاعة قصر الزهور وخصصها لنشر البيانات الوطنية ضد الاستعمار. توفي في 3 نيسان 1938م، (مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، 16/184-185).

(3) عيسى، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وأثاره المحلية والعربية والإقليمية، (ص75)؛ الجبوري، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، (ص40-41)؛ كتبي، حرب الخليج تهشيم معادلة القوة، (ص169).

* أسست عام 1931، وعرفت بمعارضتها الشديدة للمعاهدة العراقية البريطانية (الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج12/179).

* **توفيق السويدي**: سياسي عراقي، درس القانون وعمل مستشارًا قانونيًا للحكومة العراقية ووزيرًا للتعليم ورئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية عدة مرات، وإثر ثورة 14 تموز 1958م، حكم عليه بالسجن مدى الحياة. (الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، ج1/ 811).

(4) التميمي، العلاقات الكويتية العراقية؛ الغزو العراقي للكويت، ص55؛ الدوسري، الأزمات الكويتية العراقية، ص108؛ السمان، أمريكا وخفايا حرب الخليج، ص81.

(5) الحسيني، تاريخ العراق الحديث، ج3/ 203-204؛ الوندة، مشكلة الحدود الكويتية العراقية، ص77.

* اتفاق اتحادي يضم النظامين الملكيين الهاشميين في العراق والأردن، أعلن عنه في 13 شباط 1958م، ونص دستور الاتحاد على أن تكون العراق رئيسة الاتحاد (الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، ج12/175-176).

* **نوري السعيد** (1888-1958م): سياسي عسكري، ولد في بغداد، وتخرج من المدرسة الحربية في الآستانة 1906م، ودخل مدرسة أركان الحرب عام 1911م، وحضر حرب البلقان 1912- 1913م، وعندما قامت ثورة الشريف حسين في الحجاز 1916م، التحق بها وكان من قادة الجيش، وآمن بسياسة الإنجليز وتولى رئاسة الوزارة العراقية مرات عديدة في أيام فيصل وابنه غازي وحفيده فيصل بن غازي، وعند قيام ثورة 1958م، اختفى نوري السعيد لكنه ظهر بعد يومين متخفيًا بزي امرأة فثار ضده أهل البلاد وقتلوه (الزركلي، قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء، ج8/ 53).

(6) الدوسري، الأزمات الكويتية العراقية، ص117؛ رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، ص9-10.

* أمير دولة الكويت 1950-1956م، في عهده أجرى تعديلًا على اتفاقية النفط مع شركة النفط الكويتية التابعة لبريطانيا، حيث أصبحت حصة الكويت 50%. من أعماله إلغاء اتفاقية الحماية البريطانية 1899م، وأعلن استقلال الكويت 1961م، وأصدر الدستور الكويتي 1963م، وأنشأ أول برلمان عام 1963م (أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين، ص207).

(7) الداود، الهوية العراقية للكويت دراسة تاريخية وثائقية، ص59 - 60؛ Wood, The modern low, review New world order the invasion of Kuwait, Vol. 5, N2, p. 156.

(8) مجموعة من الباحثين، الكويت وجودًا وحدودًا، ص105؛ مهنا، تحديث الخليج العربي، ص253؛ العنزي، نشأة الكويت السياسية والادعاءات، ع2/ 23.

* قامت في 1958م، وهي حركة انقلابية وطنية عراقية معادية للرجعية والملكية والأحلاف الاستعمارية، نظمها ونفذها الضباط الأحرار في الجيش العراقي، منهم عبد الكريم قاسم، عبد السلام عارف، أحمد حسن البكر، ومثلت أهدافها القضاء على الملكية وإعلان الجمهورية، والخروج من حلف بغداد ومن الاتحاد الهاشمي. نادت بالالتحاق بحركة التحرر العربي بقيادة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، والقضاء على الإقطاع وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالفعل نجحت الثورة لتحقيق أهدافها، وأعلنت الجمهورية في العراق في 14 تموز 1958م (الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، ج1/ 908).

(9) السمان، آل سعود أمريكا والاحتلال، ص80؛ العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص225.

(10) مذكرة السير وليم لوس المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى الشيخ عبد الله السالم لصباح حاكم الكويت في 19 يونيو 1961م، التي تنص على إلغاء اتفاقية 23 يناير 1899م، نقلًا عن: www.moqatel.com.

(11) العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق، ص42؛ الجنحاحي، الكويت بين الأمس واليوم، ص35.

(12) ميلكوميان، دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص174؛ Wood, The modern low review New world order the invasion of Kuwait, Vol. 5, N. 2, pp. 156-157.

* **عبد الكريم قاسم**: سياسي وعسكري عراقي. قاد قاسم ثورة 14 تموز 1958م، التي أنهت العهد الملكي وأعلنت النظام الجمهوري في العراق، وانتهت فترة حكمه في 1963م (أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين، ص204).

(13) برقية عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت في 20 يونيو 1961م، نقلًا عن: www.moqatel.com

(14) العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين العراق والكويت، ص45؛ الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، ص243.

(15) السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، (ع102/ 15).

(16) مجموعة من الباحثين، الكويت وجودًا وحدودًا، ص151؛ سهر، حرب الخليج الثانية، ص36.

(17) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص27).

(18) أحمد، الكويت عبر التاريخ، ص53؛ Shields, Saddam Hussein, p. 55.

(19) الطنار، أمن الخليج، ص17؛ رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، ص12-13.

(20) أحمد، آل الصباح بالوثائق، (ص51).

(21) الوندة، مشكلة الحدود الكويتية العراقية، (ص95).

(22) مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ص55.

(23) البيان الرسمي الأول للجمهورية العربية المتحدة الصادر في 27 يونيو 1961م، بشأن الأزمة التي فجرها عبد الكريم قاسم لضم الكويت إلى العراق، نقلًا عن www.moqatel.com.

* **الملك سعود**: تولي عرش المملكة العربية السعودية عام 1953م، وبدأ بنهضة تعليمية بفتح المدارس، ومنها مدرسة أنجال، ومدرسة ولي العهد الأهلية، ومدرسة الأمراء، واهتم بالتعليم العالي فأنشأ الجامعات منها جامعة الملك سعود في الرياض عام 1975م، والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام 1961م، أما سياسته الخارجية فمثلت في عقد معاهدة عسكرية مع مصر عام 1955م، ثم ابتعد من السياسة المصرية، فاتهمته القاهرة بتمويل مؤامرة لاغتيال جمال عبد الناصر، لكنه زار القاهرة رسميًا في 31 أغسطس 1959م، واشترك في مؤتمر القمة العربي عام 1964م، وتنحى عن العرش في عام 1964م، وسافر إلى الخارج ثم أقام في القاهرة حتى وفاته 1969م (الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج12/ 380).

(24) العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق، ص53؛ السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، ع102/15- 16.

* **الحسين بن طلال بن عبد الله بن حسين الهاشمي**: ولد في العام 1935م، ملك المملكة الأردنية الهاشمية من 1952م حتى عام 1999م (أبو عيشه، موسوعة القادة السياسيين، ص110- 112.

* تنظيم قومي عربي وأنشئ في بداية الخمسينيات في لبنان، من طلاب الجامعة الأميركية، ومن أبرزهم: جورج حبش، ووديع حداد، وهاني الهندي، وأحمد الخطيب، وضمت في عضويتها أردنيين، وفلسطينيين، وكويتيين، وعراقيين (الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، ج2/ 231-232).

(25) سهر، حرب الخليج الثانية، (ص37).

(26) الجامعة العربية، محاضر جامعة الدول العربية لعام 1961م، ص45.

(27) الجامعة العربية، محاضر جامعة الدول العربية لعام 1961م، ص55.

(28) الطاهر، الكويت الحقيقة، ص251؛ الداوي، الهوية العراقية للكويت، ص43-44.

(29) السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، السياسة الدولية، ع102/ 14-15.

(30) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، ص42.

(31) مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ص56.

(32) الطاهر، الكويت الحقيقة، ص253.

* موضع في الشمال الغربي من الكويت، قريب من الحدود العراقية الكويتية (الغنيم، الكويت الأماكن والمعالم، ص131).

(33) التميمي، العلاقات العراقية - الكويتية؛ الغزو العراقي للكويت، ص85.

* **عبد السلام عارف**: عسكري عراقي، التحق بالأكاديمية العسكرية عام 1938-1941م، وبكلية الأركان، وشارك عارف في حرب فلسطين عام 1948م، وانضم إلى تنظيم الضباط الأحرار في العراق، وعمل مع عبد الكريم قاسم لقيادة ثورة 14 تموز 1958م، وعُين رئيسًا للعراق عام 1963م (الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، ج3/ 834-836).

(34) برقية تهنئة من الشيخ عبد الله السالم الصباح، حاكم الكويت إلى الرئيس عبد السلام عارف الصادرة في 1963/2/10م، الوثائق العربية لعام 1963م، ص26.

* **أحمد حسن البكر**: مناضل عراقي، ولد في تكريت وتخرج من دار المعلمين عام 1932م، دخل الكلية العسكرية العراقية 1938م، كان من الضباط الأحرار في ثورة 14 تموز 1958م، وعين بعد الثورة عضوًا في المجلس العسكري العراقي، عام 1963م أصبح عضوًا في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وعين رئيسًا للجمهورية العراقية عام 1968م. شهد العراق في عهده انفتاحًا على العالم الخارجي، حيث عقد معاهدات صداقة مع الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى عقد معاهدة الجزائر مع إيران 1975م (الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، ج1/ 92-93).

(35) البيان المشترك باعتراف الجمهورية العراقية بدولة الكويت الصادرة في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 1963م، الوثائق العربية لعام 1963م، ص723-724.

(36) الغبرا، الكويت والعراق قضية حدود، شؤون اجتماعية، ع65/ 76-78.

* يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات، حيث يلتقي النهران في منطقة كرمة علي، على المدخل الشمالي لمدينة البصرة، في حين كانا يلتقيان عند قرية القرنة جنوب بغداد على بعد 375كم، ولشط العرب رافدان هما السويب أو الشويب والقارون (لوريمر، دليل الخليج، ج1/ 212-122).

[37] هلال، الصراع على الكويت، ص24؛ mrefrrew, Saddam Hussein, p. 20.

[38] أبو طالب، أزمات العراق والكويت، ص52-53؛ نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، المستقبل، ع148/ 85.

[39] Casey, The History of Kuwait, p. 87.

* **محمود رياض:** سياسي مصري، تلقى تعليمه في الكلية الحربية بمصر عام 1936م، وعُين مديرًا للمخابرات الحربية في غزة عام 1948م، وشغل الوظائف التالية: عضو في الوفد المصري في مفاوضات رودس 1949م، ورئيس الوفد المصري في لجنة الهند المشتركة المصرية الإسرائيلية 1949-1952م، ومديرًا للإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية عام 1954، وسفير مصر في سوريا 1955م، واشترك مع الوفد المصري في توقيع الوحدة مع سورية 1958م، وعين مستشارًا للشؤون السياسية للرئيس المصري جمال عبد الناصر 1958-1962م، ومندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة 1962م، وزير الخارجية 1964- 1972م، وأمين عام جامعة الدول العربية عام 1972، واستقال في عام 1979م (الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، ج6/ 112).

[40] الغوش، وآخرون، أزمة الخليج العربي الدوافع والآثار، ص9-11؛ الخطابي، العراق المعاصر، ص99.

[41] سالنيجر، لوران، حرب الخليج الثانية، ص8.

[42] مطر، موسوعة حرب الخليج، ص107.

[43] Mrefrrew, Saddam Hussein, p. 20.

[44] سالنيجر، المفكرة الخفية، ص11؛ عيسي، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية، ص182؛ العنزي، العلاقات العراقية الكويتية، ص24؛ اسكندر، غيوم فوق الكويت، ص192.

[45] مرسوم جمهوري صادر عن الرئيس العراقي صدام حسين بمنح الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت وسام الرافدين من الدرجة الأولى ومن النوع المعدني الصادرة في 24 أيلول "سبتمبر" 19089م، نقلًا عن: www.moqatel.com.

[46] كلمة الرئيس العراقي صدام حسين في افتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي في عمان الصادرة في 24 شباط "فبراير" 1990م، نقلًا عن: www.moqatel.com.

[47] كلمة الرئيس العراقي صدام حسين في افتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي في عمان الصادرة في 24 شباط "فبراير" 1990م، نقلًا عن: www.moqatel.com.

[48] برهون، أزمة حقائق وخفايا، ص9؛ العنزي، العلاقات العراقية الكويتية، ص25؛ Gause, Iraq and the Gulf war, p. 8.

[49] سالنجر، لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، ص14-15؛ عودة، حرب الخليج من المسؤول، ص56-57.

[50] المرزوق، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية "دراسة حالة الغزو العراقي للدولة الكويتية من خلال الوثائق الكويتية"، ص47.

[51] البيادر السياسي، ع14/414.

[52] عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، ص11.

[53] كلمة الرئيس العراقي صدام حسين أمام قادة وضباط القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية الصادرة في 2 أبريل 1990م، نقلًا عن www.moqatel.com.

[54] سالنجر، لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، ص16-17؛ Gause, Iraq and the Gulf war, p. 8-9.

* **جورج بوش:** رئيس أمريكي، من أعماله: تأسيس شركة زاباتا للبترول عام 1953م، تقلد منصب مندوب الأمم المتحدة في عامي 1970- 1973م، وولي منصب رئيس وكالة الاستخبارات المركزية بين عامي 1975- 1976م، وتولى منصب الرئاسة 1989 إلى 1993م (الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، ج1/ 604).

[55] الحمد، الغزو الأسباب الموضوعية والمبررات الإيديولوجية؛ الغزو العراقي للكويت، ص102؛ المشاط، كنت سفيرًا للعراق في واشنطن حكايتي مع صدام حسين في غزو الكويت، ص99.

[56] برهوم، نافذة على أزمة الخليج، ص13-14؛ Gause, Iraq and the Gulr war, p. 9.

[57] برهوم، نافذة على أزمة الخليج، ص14.

[58] الطنار، أمن الخليج، ص74.

[59] عودة، حرب الخليج من المسؤول، ص56.

[60] البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربي غير العادي في بغداد الصادر في 28-30 مايو 1990؛ وثائق الوحدة العربية لعام 1989-1993م، ص702.

* **سعدون حمادي:** سياسي عراقي، حاز على الدكتوراه في الاقتصاد، وانضم إلى العمل في الأمم المتحدة كخبير اقتصادي في دمشق، وعمل مستشارًا اقتصاديًا للحكومة السورية، تقلد منصب رئيسًا لمجلس إدارة شركة النفط الوطنية العراقية، وأصبح وزيرًا للخارجية العراقية عام 1974م، (الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، ج3/ 165).

* **منظمة الأوبك:** هيئة دولية أسست عام 1960م، وتضم في عضويتها كلًا من المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، وإيران، وفنزويلا، وتعتمد في صادراتها النفطية اعتمادًا كبيرًا لتحقيق دخولها، ويعمل أعضاؤها لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية، وتمتلك الدول الأعضاء في تلك المنظمة ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياط العالمي المستخلص من النفط. وكانت صناعة النفط في تلك البلدان تحت سيطرة شركات النفط الأميركية والأوروبية (مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، ج24/180).

[61] مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ص70.

* **طارق عزيز:** مناضل وصحفي عراقي، انتسب لحزب البعث العربي الاشتراكي، وعمل محررًا في جريدة الجمهورية العراقية عاما 1958 - 1966م، وتقلد منصب رئيس تحرير جريدة

الثورة الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي عهد صدام حسين 1979م عين عزيز نائب رئيس الوزراء، وأسهم في النشاطات والعلاقات الدولية للعراق، كما زار فرنسا وتابع مهام الاتصال والمفاوضات مع اللجان الدولية المكلفة بالتوسط بالنزاع العراقي الإيراني (الكيالي، وأخرون، موسوعة السياسة، ج3/ 751-752).

[62] مذكرة وزير خارجية العراق طارق عزيز إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 15 تموز (يوليو) 1990م؛ نقلًا عن: www.moqatel.com

* **صباح الأحمد الجابر آل صباح:** أمير دولة الكويت، سياسي كويتي من عائلة آل صباح الحاكمة، عين عضوًا في اللجنة العليا بين عامي 1956-1961م، تولى عام 1961م دائرة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى دائرة المطبوعات والصحافة والنشر، وتقلد منصب وزير النفط ثم منصب وزير الشؤون النفطية 1967م، وفي عام 1978م، عين وزيرًا للداخلية ثم نائبًا لرئيس الوزراء وشغل في الوزارة التي تشكلت في يونيو 1981م، عدة مناصب حكومية في آن واحد منها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الإعلام (الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، ج3/ 550).

[63] مذكرة وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 18 يوليو 1990م، ردًا على المذكرة العراقية؛ نقلًا عن: www.moqatel.com

[64] م. ن.

[65] مذكرة وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ راشد عبد الله إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القلبي الصادرة في 19 يوليو 1990م ردًا على المذكرة العراقية؛ نقلًا عن: www.moqatel.com.

[66] مذكرة وزير خارجية العراق طارق عزيز إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القلبي الصادرة في 21 تموز (يوليو) 1990م ردًا على المذكرة الكويتية؛ نقلًا عن: www.moqatel.com.

[67] مذكرة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 21 يوليو 1990م؛ نقلًا عن: www.moqatel.com.

[68] مذكرة الحكومة الكويتية إلى سكرتير عام الأمم المتحدة الصادرة في 19 يوليو 1990م؛ نقلًا عن: www.moqatel.com.

[69] م. ن.

[70] عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، ص19؛ الرميحي، أصداء حرب الكويت، ص29؛ السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، السياسة الدولية، ع2/ 21-22.

[71] موسوعة أزمة الخليج في عيون الصحافة، ج1/ 152-153؛ الأعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة، ص226.

[72] محضر استقبال الرئيس العراقي صدام حسين للسفيرة الأمريكية إبريل غلاسبي؛ نقلًا عن مطر، موسوعة حرب الخليج، ج2، 30-35.

[73] الأدهمي، الطريق إلى حرب الخليج، ص175؛ شاكر، الطغيان والانتحار القومي، ص134.

[74] محضر استقبال الرئيس صدام حسين للسفيرة الأمريكية إبريل غلاسبي؛ نقلًا عن مطر، موسوعة حرب الخليج، ج2، 30- 35.

[75] م. ن.، 30-35.

[76] Munro, Arab Storm, p. 45.

[77] عودة، حرب الخليج من المسؤول، ص62-63.

[78] البزاري، حرب الـ43 يومًا، ص30-31؛ النمر، سفاح بغداد، ص30.

[79] موسوعة أزمة الخليج في عيون الصحافة، ج1، 149-150؛ Gause, Iraq and the Gulf war, p. 12.

[80] المرزوق، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت، ص61.

[81] برهوم، نافذة على أزمة الخليج، ص17؛ عبيد، المقدمات السياسة للغزو، السياسة الدولية، ع102، 21-22.

[82] مطر، موسوعة حرب الخليج، ج1/ 36؛ شاكر، الطغيان والانتحار القومي، ص147.

[83] خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، ص13

[84] موضع على الحدود العراقية في الشمال الغربي من الكويت (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم)، ص109.

* موضع فاصل بين مدينة الجهراء وجزيرة بوبيان (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، ص122).

* موضع في الشمال الشرقي للكويت، ومنطقة البحرة تشمل عدة مواقع بحرات كالأبرق وبحرة الحفيرة وبحرة الصبيحية وبحرة العوجة وبحرة شوحان وبحرة علي وبحرة مهزول (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، ص111-112).

[85] كمال، الأخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج، ص50

* موضع في الحدود الشمالية بين العراق والكويت (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، ص135).

* **الوفرة:** منطقة زراعية تقع على الحدود الجنوبية بين الكويت والمملكة العربية السعودية (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم،، ص91).

* **الشقايا:** موضع يقع غرب الكويت، يعرف قديمًا باسم الشحي (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم،، ص130).

[86] عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، ص24؛ برهوم، نافذة على أزمة الخليج، ص20.

[87] برهوم، نافذة على أزمة الخليج، ص89.

* **الروضتين:** موضع في شمال الكويت، يحتوي على حقل نفط (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، ص125).

* **الطرفاوي:** تقع على شاطئ خور الصبية في شمال شرق الكويت (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم،، ص134).
* **السرة:** منطقة سكنية تقع جنوب الكويت (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم،، ص25).

(88) عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، ص25.

(89) كمال، الأخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج، ص51.

* تقع جنوب مدينة الكويت، (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، ص94).
* تقع جنوب مدينة الكويت وتابعة لمحافظة الأحمدي، وكان يطلق عليها قديمًا القصور وتمتاز بزراعتها وآبار المياه العذبة (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، ص89).
* منطقة مياه ومركز تجميع جنوب غرب الكويت وكان قديمًا تسمى ثميلة المناقيش (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، ص96).

(90) حمدان، الخليج بيننا قطرة نفط بقطرة دم، ص200.

(91) عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو العراق، ص30.

(92) الصباح، العبيدلي، الوثائق تتحدث، محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الاحتلال العراقي، ص52-55؛ سالم، العراق ما جرى واحتمالات المستقبل، ص86؛ Blair, At War the Gulf, p. 17.

(93) تصريح لمجلس قيادة الثورة في العراق حول الانسحاب من الكويت الصادر في 3 أغسطس؛ نقلًا عن مطر، موسوعة حرب الخليج، ج2، 40.

(94) بيان مجلس قيادة الثورة في العراق حول أحداث الكويت الصادر في 2 أغسطس 1990م؛ نقلًا عن www.moqatel.com

(95) م. ن.

(96) بيان رقم (2) مجلس قيادة الثورة في العراق حول أحداث الكويت الصادر في 2 أغسطس 1990م؛ نقلًا عن www.moqatel.com

(97) بيان رقم (3) مجلس قيادة الثورة في العراق حول أحداث الكويت الصادر في 2 أغسطس 1990م؛ نقلًا عن www.moqatel.com

(98) بيان رقم (4) مجلس قيادة الثورة في العراق حول أحداث الكويت الصادر في 2 أغسطس 1990م؛ نقلًا عن www.moqatel.com

(99) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، ص120.

(100) بيان رقم (5) مجلس قيادة الثورة في العراق حول أحداث الكويت الصادر في 3 أغسطس 1990م؛ نقلًا عن www.moqatel.com

(101) بيان رقم (6) مجلس قيادة الثورة في العراق حول أحداث الكويت الصادر في 4 أغسطس 1990م؛ نقلًا عن www.moqatel.com

(102) مذكرة حكومة الكويت الحرة المؤقتة تطلب الوحدة الاندماجية مع العراق الصادرة في 8 أغسطس 1990م؛ نقلًا عن مطر، موسوعة حرب الخليج، ج2/ 68.

(103) مذكرة حكومة الكويت الحرة المؤقتة تطلب الوحدة الاندماجية مع العراق الصادرة في آب (أغسطس) 1990م؛ نقلًا عن مطر، موسوعة حرب الخليج، ج2/ 68.

(104) نصر، قرار مجلس قيادة الثورة العراقي حول إعلان الوحدة الاندماجية مع الكويت، نقلًا عن يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص708-710.

(105) مذكرة وزارة الخارجية العراقية الصادرة في 9 آب (أغسطس) 1990م إلى البعثات الدبلوماسية المعتمدة في بغداد بإغلاق بعثاتها في الكويت؛ نقلًا عن: www.moqatel.com

(106) سالم، السلوك العراقي وعمليات التصعيد، السياسة الدولية، ع102/ 24.

(107) جاكار، الأوراق السرية لحرب الخليج، ص33.

(108) سالم، السلوك العراقي وعمليات التصعيد، مجلة السياسة الدولية، ع102/25.

(109) العفنان، عاصفة الصحراء ومقدماتها، ص47.

(110) عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، ص66.

(111) United Nations, Security Council: letter dated 2 August 1990 from the permanent representative of Kuwait to the united nations addressed to the president of the security council, www.un.org.

(112) القصيبي، أزمة الخليج محاولة للفهم، ص28؛ القاسمي، الكويت من الاحتلال إلى التحرير؛ الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، ص5-6.

(113) رسالة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الصادرة في 5 أغسطس 1990م، إلى الشعب الكويتي؛ نقلًا عن: www.moqatel.com

(114) الرميحي، الكويت كلمات عن زمن النكبة، ص118.

(115) بركات، حرب الخليج خطوط في الرمل والزمن، ص18.

(116) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الشيخ جابر الأحمد الصباح، لمحات مشرقة من تاريخ حياته، ص39.

(117) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الشيخ جابر الأحمد الصباح، لمحات مشرقة من تاريخ حياته، ص39-40.

(118) مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، ص77.

(119) United Nations, Security Council: Letter dated 12 August 1990, www.un.org.

(120) القصيبي، أزمة الخليج محاولة للفهم، ص30.

(121) الصانع، وآخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية، ص112.

(122) الغزالي، موسوعة الكويت تحت الاحتلال العراقي، ج4/47؛ محارب، وثائق لا تموت الحق الكويتي في مواجهة العدوان العراقي، ص215.

(123) الصباح، العبيدلي، الوثائق تتحدث محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الاحتلال العراقي للكويت، 50-53؛ Gasey, the Hostiry of Kuwait, p. 88.

(124) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، ص30.

***

- المصادر والمراجع:

1. أبو عيشة، عبد الفتاح (2003م). موسوعة القادة السياسيين، عرب وأجانب، ط1، الأردن: دار أسامة.
2. أبو طالب، عبد الرحيم (1993م)، أزمات العراق والكويت وموقف صحيفة الأهرام، القاهرة: مكتبة مدبولي.
3. أحمد، رفعت سيد. (1993م). آل الصباح بالوثائق. لندن: دار عكاظ.
4. أحمد، فرج (1992م) الكويت عبر التاريخ، ط1، الإمارات: مؤسسة العين للنشر.
5. الأدهمي، محمد مظفر (1997م): الطريق إلى حرب الخليج، الأردن: الأهلية للنشر.
6. إسكندر، مروان، (1991)، غيوم فوق الكويت، ط1، بيروت: شركة المطبوعات.
7. الأعظمي، وليد حمدي (1991). الكويت في الوثائق البريطانية، 1752-1960م، ط1، لندن: الريس للكتب.
8. بركات، حليم. (1992). حرب الخليج، خطوط في الرمل والزمن، يوميات في جوف الآلة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. برهون، محمود (1991م). نافذة على أزمة الخليج، خفايا وحقائق، عمان: مركز الفارس.
10. البزاري، تمام (1995م). حرب الـ 43 يومًا، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي.
11. الجبوري، خالد يحيى (1993م)، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، ط1، بغداد، دار الكلمة.
12. الجناحي، الحبيب. (2005م). الكويت بين الأمس واليوم، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
13. الحسيني، السيد عبد الرزاق، (2008م)، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، دار الرافدين.
14. خليفوه، عبد اللطيف، (1993م) المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية.
15. الخوند، مسعود. (2005): الموسوعة التاريخية الجغرافية، ط3، بيروت: الشركة العالمية للموسوعات.
16. دهبية، محمد. (2008م)، جغرافيا الوطن العربي، ط1، مكتبة المجتمع العربي.
17. الدوسري، فالح. (2013م). الأزمات الكويتية العراقية 1922-1961م، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
18. الرميحي، محمد (1994م). أصداء حرب الكويت، ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، ط1، بيروت: دار الساقي.
19. الزركلي، خير الدين. (1980م). قاموس تراجم لأشد الرجال والنساء من العرب والمستعربين المستشرقين، ط5، بيروت: دار العلم للملايين.
20. سالم، عادل، (1990). السلوك العراقي وعمليات التصعيد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، 24-25.
21. سالينجر، لوران، بيار، إريك،)1993م)، حرب الخليج الملف السري، لبنان: شركة المطبوعات، ط11.
22. سالينجر، بيار: (1991م)، المفكرة الخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة، بيروت: شركة المطبوعات، ط2.
23. سالينجر، بيار، (1992)، عاصفة الصحراء (ترجمة: محمد مستجير)، ط1.
24. السرجاني، خالد: (1990م). جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 102، ص14-22.
25. السمان، نبيل، (1994م)، آل سعود أمريكا الاحتلال، جمعية عمال المطابع للنشر، ط1، عمان، الأردن.
26. + أمريكا وخفايا حرب الخليج من كارتر إلى بوش (1991م).
27. سهر، عبد الكريم جاني (2007م). حرب الخليج الثنية، المقدمات والنتائج، ط1، سوريا: دار الحصاد.
28. شاكر، عبد الرحمن (1992م). الطغيان والانتحار القومي، ما لم يقله هيكل في حرب الخليج، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
29. الصانع، راشد فريد وآخرون (2003). العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، ط1، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
30. الطنار، لؤي بكر (1999م). أمن الخليج العربي، ط1، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي.
31. عامر، كمال (2002). الدور المصري في حرب تحرير الكويت، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
32. عبد الفتاح، جلال (1990م). العمليات العسكرية لغزو الكويت: المكتب العربي للمعارف.
33. العفنان، سعد، عاصفة الصحراء ومقدماتها، ط1.
34. العنزي، عبد الله مشعل، (1996م)، نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية، مجلة العلوم الجامعية، الكويت، مج24، العدد 2، ص23.
35. العنزي، محمد نايف (2001م)، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق 1961-1973م، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
36. عودة، عودة بطرس (1993م). حرب الخليج من المسؤول؟، ط2، الأردن.

37. العيدروس، محمد (2002). تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث.
38. عيسي، ثائر يوسف (2010). النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية والدولية 1930-1991م. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
39. الغبرا، شفيق ناظم، (1997م)، الكويت والعراق قضية الحدود، شؤون اجتماعية الإمارات العربية المتحدة، العدد 56، ص76-78.
40. الغزالي، محمد صلاح محمد (1992م)، موسوعة سور الكويت، الرابع، ط1.
41. الكليب، عبد الملك (1981م)، مناخ الكويت، الكويت، ط2.
42. الكويت وجودًا وحدودًا (1997م)، الكويت، ط3، مركز البحوث والدراسات الكويتية.
43. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (1989م)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات النشر، ط2، بيروت.
44. لوريمر، ج. ج، دليل الخليج القسم الجغرافي، قطر.
45. محسوب، محمد صبري (2002م). العالم العربي دراسة جغرافية، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.
46. المرزوق، طلال زيد (2000م)، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية، دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
47. مهنا، محمد نصر (2000م)، تحديث الخليج العربي، مصر: المكتب العربي الحديث.
48. ميكلوميان، يلينا (2011م). دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (ترجمة: ماهر سلامة)، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
49. هلال، رضا (2002م)، الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثورة، بيروت: دار الجليل.
50. الوندة، جمعان (2010م). مشكلة الحدود الكويتية العراقية في ضوء المعاهدات ما بين 1921-1961م. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.